

التقرير النهائي
يوليو 2017

مشاركة المرأة في الحكم المحلي الفرص والتحديات



مشاركة المرأة في الحكم المحلي

الفرص والتحديات

يوليو 2017



مركز جسور للدراسات والتنمية
Jusoor Center for Studies & Development

فهرس محتويات التقرير:

الفصل الأول: الإطار العام للتقرير

13	المقدمة
14	أولاً الهدف العام للتقرير
15	ثانياً المنهجية وأدوات جمع البيانات
15	ثالثاً عينة التقرير ومنهجية تحليل البيانات
16	رابعاً هيكلية التقرير

الفصل الثاني : نتائج تقرير مشاركة المرأة في المجتمع المحلي : (واقع ، فرص ، تحديات)

17	أولاً نتائج التحليل الرباعي لمقابلات عضوات المجالس البلدية
17	1. مواطن القوة في مشاركة المرأة
17	1.1. مواطن القوة في المنطقة الغربية
18	1.2. مواطن القوة في المنطقة الشرقية
18	1.3. مواطن القوة في المنطقة الجنوبية
19	2. نقاط الضعف في مشاركة المرأة
19	2.1. نقاط الضعف في المنطقة الغربية
19	2.2. نقاط الضعف في المنطقة الشرقية
20	2.3. نقاط الضعف في المنطقة الجنوبية
21	3. فرص تعزيز المشاركة
21	3.1. فرص المشاركة في المنطقة الغربية
21	3.2. فرص المشاركة في المنطقة الشرقية
21	3.3. فرص المشاركة في المنطقة الجنوبية
22	4. تحديات مشاركة المرأة
22	4.1. تحديات المشاركة في المنطقة الغربية
22	4.2. تحديات المشاركة في المنطقة الشرقية
23	4.3. تحديات المشاركة في المنطقة الجنوبية

24	خلاصة تقييمية عامة لنتائج التحليل الرباعي
35	ثانياً نتائج التحليل الرباعي للمجموعات البؤرية
35	1. مشاركة المرأة على المستوى المحلي والوطني حسب موقف واتجاه عينة المجموعة الغربية
36	1.1. مواطن القوة في المنطقة الغربية
36	1.2. نقاط الضعف في المنطقة الغربية
37	1.3. فرص تعزيز المشاركة في المنطقة الغربية
38	1.4. تحديات المشاركة في المنطقة الغربية
42	2. مشاركة المرأة على المستوى المحلي والوطني حسب موقف واتجاه عينة المجموعة الشرقية
42	2.1. مواطن القوة في المنطقة الشرقية
42	2.2. نقاط الضعف في المنطقة الشرقية
43	2.3. فرص تعزيز المشاركة في المنطقة الشرقية
43	2.4. تحديات المشاركة في المنطقة الشرقية
48	3. مشاركة المرأة على المستوى المحلي والوطني حسب موقف واتجاه عينة المجموعة الجنوبية
48	3.1. مواطن القوة في المنطقة الجنوبية
48	3.2. نقاط الضعف في المنطقة الجنوبية
49	3.3. فرص تعزيز المشاركة في المنطقة الجنوبية
50	3.4. تحديات المشاركة في المنطقة الجنوبية
53	ثالثاً نتائج تحليل بيانات عينة المسح
53	1. خصائص العينة
53	1.1. توزيع العينة حسب متغير النوع
54	1.2. توزيع عينة بلديات العينة حسب الأقاليم الجغرافية الثلاث (غرب - شرق - جنوب)
55	1.3. توزيع العينة حسب متغير النوع و الأقاليم الجغرافية الثلاث (غرب - شرق - جنوب)
56	1.4. توزيع العينة حسب متغير العمر
57	1.5. توزيع العينة حسب متغير الحالة الزوجية

58	1.6. توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي
59	1.7. توزيع العينة حسب متغير الحالة الوظيفية
60	2. مشاركة المرأة الليبية على المستوى المحلي والوطني حسب مواقف واتجاهات عينة المسح
60	2.1. المشاركة في انتخابات المجالس البلدية
60	2.1.1. توزيع بيانات العينة حول المشاركة في انتخابات المجالس البلدية حسب متغير النوع
61	2.1.2. توزيع بيانات العينة حول المشاركة في انتخابات المجالس البلدية حسب متغير البلديات
62	2.2. تمثيل المرأة في المجالس البلدية
62	2.2.1. توزيع درجة رضا العينة حول نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب متغير النوع
63	2.2.2. توزيع درجة رضا العينة حول نسبة تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب متغير البلديات
64	2.3. المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية
65	2.3.1. توزيع درجة رضا العينة حول المشاركة السياسية للمرأة (خلال الخمس سنوات) حسب متغير النوع
65	2.3.2. توزيع درجة رضا العينة عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية حسب متغير البلديات
66	2.4. حق المرأة في تقلد مناصب قيادية في الدولة على المستوى الوطني
67	2.4.1. توزيع اتجاه العينة حول حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير النوع
67	2.4.2. توزيع اتجاه العينة حول حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير البلديات
68	2.5. تمثيل المرأة في المناصب القيادية على المستوى الوطني
68	2.5.1. توزيع درجة رضا العينة حول نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية على المستوى الوطني حسب متغير النوع
70	2.5.2. توزيع درجة رضا العينة حول نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية على المستوى الوطني حسب متغير البلديات
70	3. المحددات والعوائق الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة
70	3.1. الاتجاه المجتمعي نحو حق المرأة في المشاركة
72	3.1.1. توزيع اتجاه العينة نحو حق المرأة في المشاركة حسب متغير النوع
72	3.1.2. توزيع اتجاه العينة نحو بعض حقوق المرأة حسب متغير البلديات
72	3.2. الاتجاه المجتمعي نحو بعض الصور النمطية للمرأة
75	3.2.1. توزيع اتجاه العينة نحو بعض الصور النمطية للمرأة حسب متغير النوع
	3.2.2. توزيع اتجاه العينة نحو الصورة النمطية للمرأة حسب متغير البلديات

الفصل الثالث: سياسات وتوصيات اصلاح البيئة التمكينية لمشاركة المرأة في الحكم المحلي.

أولاً الاحتياجات الادارية والفنية والحقوقية لعضوات المجالس البلدية

ثانياً التوصيات

الجدول والاشكال البيانية والملاحق

أولاً الجداول

- 1 يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الغربية
- 2 يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الغربية
- 3 يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الشرقية
- 4 يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الشرقية
- 5 يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الجنوبية
- 6 يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الجنوبية
- 7 يوضح نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الغربية / بلديتي طرابلس المركز وحي الأندلس)
- 8 نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الغربية / بلديتي سوق الجمعة و سواني بن ادم)
- 9 نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الشرقية / بلدية بنغازي)
- 10 نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الشرقية / بلدية المرج)
- 11 نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الجنوبية / بلدية سبها)
- 12 نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الجنوبية / بلديتي الشاطئ والبوانيس)
- 13 يوضح توزيع عينة المسح حسب متغير النوع
- 14 يوضح توزيع عينة المسح على البلديات حسب الأقاليم
- 15 يوضح توزيع عينة المسح حسب النوع على الأقاليم الثلاث
- 16 يوضح توزيع عينة المسح حسب النوع على متغير العمر
- 17 يوضح توزيع عينة المسح حسب النوع على متغير الحالة الزوجية

- 18 يوضح توزيع عينة المسح حسب النوع على متغير المستوى التعليمي
- 19 يوضح توزيع عينة المسح حسب النوع على متغير الحالة الوظيفية
- 20 يوضح توزيع بيانات مشاركة عينة المسح في انتخابات المجالس البلدية حسب النوع
- 21 يوضح توزيع بيانات مشاركة عينة المسح في انتخابات المجالس البلدية حسب متغير البلديات
- 22 يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب النوع
- 23 يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب البلديات
- 24 يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس السنوات الماضية حسب متغير النوع
- 25 يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية حسب متغير البلديات
- 26 يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير النوع
- 27 يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير البلديات
- 28 يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المناصب القيادية حسب متغير النوع
- 29 يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المناصب القيادية حسب متغير البلديات
- 30 يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في المشاركة حسب متغير النوع
- 31 يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في المشاركة حسب متغير البلديات
- 32 يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو بعض الصور النمطية للمرأة حسب متغير النوع
- 33 يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو بعض الصور النمطية للمرأة حسب متغير البلديات

ثانياً الاشكال البيانية

- 1 يبين توزيع عينة المسح حسب متغير النوع
- 2 يبين توزيع عينة المسح حسب متغير البلديات
- 3 يبين توزيع عينة المسح حسب متغير النوع على الأقاليم الثلاث
- 4 يبين توزيع عينة المسح حسب متغير العمر
- 5 يبين توزيع عينة المسح حسب الحالة الاجتماعية
- 6 يبين توزيع عينة المسح حسب متغير المستوى التعليمي
- 7 يبين توزيع عينة المسح حسب الحالة الوظيفية
- 8 يبين توزيع بيانات العينة الكلية حسب المشاركة في انتخابات المجالس البلدية
- 9 يبين توزيع بيانات رضا العينة الكلية عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية
- 10 يبين توزيع بيانات رضا العينة الكلية عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية
- 11 يبين توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب النوع
- 12 يبين توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب البلدية
- 13 يبين توزيع بيانات رضا العينة الكلية عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية
- 14 يبين توزيع بيانات رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية حسب البلدية
- 15 يبين توزيع بيانات اتجاه العينة الكلية نحو حق المرأة في تقلد مناصب قيادية
- 16 يبين توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب البلدية
- 17 يبين توزيع بيانات رضا العينة الكلية عن مشاركة المرأة في تولي المناصب القيادية على المستوى الوطني
- 18 يبين توزيع بيانات رضا العينة الكلية عن مشاركة المرأة في تولي المناصب القيادية على المستوى الوطني

توطئة

على الرغم من الوعي المتنامي بأهمية مشاركة المرأة، والمنعكس في الحصص المفروضة والمحددة قانوناً، فإن القليل من النساء يشاركن بالفعل في الحكم المحلي، سواء كسياسيات، كمصوبات أو كعاملات في البلديات.

لم يشمل أي مجلس بلدي من البلديات 99 أكثر من امرأة واحدة، ولا واحدة من النساء تم انتخابها كعمدة بلدية ما. وحيث أن البلديات تلعب دوراً هاماً في هذه المرحلة في ليبيا، حيث تساهم بنجاح في تعزيز نظام الحكم المحلي؛ فمن المهم أن تقوم المرأة بدور فعال في وضع بصمة إيجابية للمساهمة في مشاركة المرأة في مواضع صنع القرار على المستوى المحلي.

ويشكل هذا التقرير مساهمة مهمة في جهود تمكين النساء في ليبيا، ويعطي صورة عن مكانة المرأة الفعلية بعد ست سنوات من جهود التمكين السياسي، وكما يسلط الضوء على الأسباب الجذرية للتمييز وكيف يمكن معالجته لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الليبية.

وآمل أن يدعم هذا التقرير تعزيز الالتزام بمشاركة المرأة في المناصب القيادية، ويحدوني الأمل أيضاً في أن يكون التقرير مفيداً لمختلف الجهات الفاعلة المحلية والدولية في جهودهم الرامية إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليكون لها صوت في عملية صنع القرار.

هالة بوقعيقيص

المدير التنفيذي
مركز جسور للدراسات والتنمية

شكر وتقدير

يأتي هذا التقرير نتيجة لتعاون، في مجال تمكين المرأة في الحكومات المحلية، بين المعهد الجمهوري الدولي ومركز جسور للدراسات والتنمية، وقد عكف باحثي مركز جسور على جمع البيانات في كافة مراحل البحث و تم التعاون في تحرير التقرير مع الباحثات:

الأستاذة تركية عبد الحفيظ، الباحثة الرئيسية.

الأستاذة فريحة بو عمود و التي ساهمت في تحليل البيانات الكمية.

و كما ساهمت د. سعاد العباني في تحليل نتائج مجموعات النقاش البؤرية.

وكما يود فريق البحث من مركز جسور أن يعرب عن تقديره الخالص للدعم و تعاون و تقديم المساهمات القيمة من عضوات المجالس البلدية.

و نقدم شكر خاص للسيدة مرام الطويل والسيدة خديجة الرمالي لجهودهما لتنسيق عملية تحرير و ترجمة التقرير؛ و نشكر الدكتور محمد عمر الذي ساهم في تقديم النصح و المشورة حول إطار الدراسة و أدوات البحث، و نشكر السيد آدم المصراطي على إخراج التصميم الفني للتقرير و السيد نادر القاضي على صورة الغلاف.

الفصل الأول : الإطار العام للتقرير

مقدمة :

تعد مسألة تمكين المرأة وإشراكها من أهم أهداف استراتيجية التنمية 2030، والمتمثلة في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة والقضاء على جميع أشكال التمييز وأشكال العنف ضد النساء والفتيات، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، كما تنص اغلب القوانين الوطنية والدولية على حق كل شخص بالمشاركة في الحياة العامة بغض النظر على اللون والجنس وغيرها، غير ان تحقيق المشاركة الحقيقية الفاعلة في اطار من الديمقراطية الضامنة للجميع؛ مازال يشكل تحدياً كبيراً، ومستمرّاً ولاسيما في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني؛ خاصة في الدول والمناطق التي بها صراعات، او تشهد مراحل انتقالية كما يحدث في ليبيا الآن 2011-2017.

في المراحل الانتقالية للدول، نحتاج دائماً في فترة ما بعد الصراع الى بناء الدولة وبناء السلام وذلك بإرساء السلم الاجتماعي فيها والقيام بالتسويات السياسية، وتوزيع مراكز صنع القرار والوظائف العليا والمتوسطة، وهذا تحدي كبير يتطلب احداث توازن بين الكثير من الاولويات منها المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في عملية بناء الدولة وصنع السلام.

منذ فبراير 2011 أيدت معظم النساء الليبيات عمليات التغيير نحو الديمقراطية؛ فشاركت في كل المراحل الانتقالية رغم كل التحديات التي تواجه النساء في مجتمع يسوده النظام الابوي، فأُسست النساء الجمعيات الخيرية، و المنظمات المدنية ، وساهمت في تأسيس الاحزاب السياسية وعضويتها، وقادت العديد من الحملات المناصرة للمرأة، ولم تحصر نفسها في قضايا المرأة خاصة بل تعدتها الى المطالبة بكل حقوق الانسان ونشر ثقافة الديمقراطية وممارستها، وعلى صعيد المشاركة السياسية للمرأة فقد شاركت الناشطات في المجتمع المدني بالإعداد لإنتخابات المؤتمر الوطني حيث حرصن على ان تكون هناك تدابير خاصة في قانون الانتخابات بما يضمن مشاركة المرأة، فشكّلن حراك نسائي رافض لمسودة قانون انتخابات المؤتمر الوطني التي أقرت نسبة 10% ككوتا للمرأة ، هذا الحراك شكّل ضغطاً على لجنة وضع قانون الانتخابات، فتم ادخال نظام «الزيبرا» للمقاعد في القوائم الانتخابية الحزبية، مما شجّع الكثير من الناشطات السياسيات للالتحاق بالكيانات والاحزاب السياسية لضمان فوزها بالانتخابات، وبفضل هذا النظام ترأست 140 امرأة القوائم الحزبية التي وصلت الى 371 قائمة، وتحصلت النساء على 32 مقعد، في حين لم توفّر النساء المرشحات على القوائم الفردية الا بمقعد واحد من 120 مقعد، لتصل مشاركة المرأة في المؤتمر الوطني الى نسبة 16.5%، وفي انتخابات الهيئة التأسيسية للدستور تحصلت النساء على 6 مقاعد من أصل 60 مقعد أي نسبة 60% عن طريق الكوتا .

في وضع انتقالي مثل حالة ليبيا، أصبحت مؤسسات الدولة المركزية، وبشكل متزايد غير قادرة على تحمل مسؤولياتها، وحيث ان الادارة المحلية تشكل ضامن اساسي للاستيفاء للاحتياجات القاعدية وحقوق المواطنين، عن طريق تقديم البلديات الخدمة الفعالة وكذلك المساهمة في حل الصراع وفي أمن المجتمع، لذلك أصدر المؤتمر الوطني العام في 2012 قانوناً حول الإدارة المحلية (القانون رقم 59)، والبلدية تبعا للقانون «مكلفة بتعزيز اللوائح البلدية، وتأسيس وإدارة المرافق العامة» بما في ذلك على سبيل المثال الشؤون الصحية والاجتماعية والخدمات العامة، يقسم قانون 59 البلاد إلى (99) بلدية، و تتكون كل بلدية من مجلس بلدي بعدد (7) مقاعد احدي هذه المقاعد مخصص للمرأة، وأخرى لإدارة البلدية (الديوان) ، وعلى الرغم من الوعي المتنامي بأهمية مشاركة المرأة، و مطالبات النساء الناشطات في المجتمع المدني بتمثيل عادل للمرأة من خلال كوتا وبنسبة 30%، الا ان الحصة المفروضة للمرأة كما جاءت في قانون 59 كانت ضعيفة جدا فلم تتعدى المقعد الواحد في كل بلدية، و تبعا لدراسة حديثة لـ UNDP 2015 ، فان 19% فقط من موظفي إدارة البلدية هم من النساء، ومعظمهن مستخدمات في وظائف إدارية بينما القليل منهن فقط تظلم بوظائف إدارية عليا؛ ويعتبر نشاط المجتمع المدني المحلي هو البداية لمشاركة المرأة في الحكم المحلي، وتفعيل دور المرأة في الانخراط المدني والعمل الاجتماعي يجب ان يتم تعزيزه ودعمه من قبل البلديات عموما.

مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية :

شاركت النساء الليبييات في انتخابات الحكم المحلي، سواء كمرشحات، او ناخبات، و موظفات في اللجنة المركزية للانتخابات، وكذلك كمتطوعات في منظمات المجتمع المدني التي شاركت بالتوعية للانتخابات والتعريف بقانون 59 وآليات الترشح والتسجيل للانتخابات ومراقبة لعمل وسير العملية الانتخابية، شحيحة هي البيانات المتوفرة عن انتخابات المجالس البلدية وغير كافية، حيث أكدت هذه البيانات ان عدد الناخبين المسجلين في انتخابات المجالس البلدية مليون و 300 الف، ذكور 700 الف، بينما عدد الاناث 600 الف، و وصل اجمالي المترشحين للانتخابات 3500 مرشح، ولم تتوفر أي معلومة عن عدد النساء المترشحات، كما ان هناك بلديات لم تترشح فيها نساء ومنها الزنتان، زليتن و جادو، أما فيما يخص مجالس الشورى بالبلديات فلا توجد بها نساء، كما انه لم تستعين وزارة الحكم المحلي بأية مستشارات، الا ان حوالي نصف موظفي الوزارة من العنصر النسائي .

وفي ظل الافتقار الى بيانات عن هذه المشاركة، وانطلاقاً من الحاجة الماسة لتوثيق هذه التجربة الوليدة أجرى مركز جسور للدراسات و التنمية و بدعم مقدم من المعهد الجمهوري الدولي بدراسة تحليلية بهدف تقديم تقرير عن وضع مشاركة المرأة في الحكم المحلي بسياقاتها الثقافية والاجتماعية، والتعرف على الاتجاه العام نحو هذه المشاركة، ومحاولة تحديد بعض أهم التحديات والصعوبات التي تواجه مشاركة المرأة في المؤسسات العامة وتولي المناصب العليا وصنع القرار على المستوى المحلي والوطني، وكذلك تحديد الاحتياجات الضرورية لبناء القدرات والتطوير المهني والحماية وإرساء السلام وتعزيز قيم الديمقراطية الضامنة للجميع.

ويقصد بمشاركة المرأة في هذه التقرير « بأنها جميع صور اشراك وإسهامات المرأة في توجيه عمل اجهزة الحكومة الوطنية ، او في احد اجهزة الحكم المحلي، او لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً او تقريرياً او تنفيذياً او رقابياً، في اطار من المشاركة الكاملة، والممارسة الديمقراطية الضامنة للجميع ».

أولاً : الهدف العام للتقرير:

يهدف هذه التقرير الى تقديم صورة عن وضع مشاركة المرأة الليبية في الحكم المحلي، والتعرف على الاتجاه نحو مشاركة النساء في المناصب القيادية وصنع القرار على المستوى المحلي والوطني في محاولة لاكتشاف العوامل المحددة لهذه المشاركة، وكذلك الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء العضوات بالمجالس البلدية في عدد من البلديات بليبيا، ويسعى التقرير ايضاً الى تقييم الاحتياجات التدريبية لعضوات المجالس البلدية، وذلك بغرض إعداد مجموعة من السياسات للرفع من قدراتهن الادارية، وكفاءتهن المهنية، وزيادة معرفتهن الحقوقية والتشريعية لتعزيز وزيادة مشاركتهن في المجتمع المحلي، و يتحدد الاطار العام للتقرير في مجموعة من الاسئلة :

- 1- ما هو وضع ومستوى مشاركة المرأة في الادارة المحلية ؟
- 2- ما هي أهم التحديات التي تحد من مشاركة النساء الليبييات في تولي المناصب القيادية وصنع القرار على مستوى المحلي والوطني؟
- 3- ما هي السياسات والبرامج التي ينبغي أن تتخذ لزيادة مشاركة النساء السياسية والمدنية في البلديات؟

ثانيا: المنهجية وادوات جمع البيانات :

اعتمد التقرير المنهج الوصفي التحليلي، ولجمع البيانات صممت مجموعة من الادوات، وهي كالتالي :

أدوات جمع البيانات :

- 1- دليل مقابلة فردية مخصص لعضوة المجلس البلدي، لعدد 6 بلديات من مناطق مختلفة للتعرف على اوضاعهن المهنية والاجتماعية وكذلك الاستقصاء عن ظروف المشاركة المدنية والسياسية للنساء، واهم الصعوبات الاجتماعية والثقافية والقانونية التي تحد من تلك المشاركة، بالإضافة الى تحديد احتياجاتهن المعرفية والتدريبية كعضوات في المجالس البلدية.
- 2- دليل مناقشة جماعية لمجموعات من النساء على مستوى بعض البلديات تجمع نساء موظفات بالإدارة المحلية، ومستخدمات للخدمات البلدية، وناشطات في المجتمع المدني، واستخدمت هذه الاداة لما تحققه من مردود استقصائي معرفي، حيث يتيح العصف الذهني لمجموعات النقاش تحديد ادق لواقع النساء، والتعرف على اوضاعهن ومشاركتهن في مجموعة البلديات المستهدفة بالتقرير.
- 3- استمارة استبيان لقياس الاتجاه نحو مشاركة المرأة، عند عينة بلغت ألف مفردة من الاناث والذكور، في بلديات مختلفة من ليبيا بلغ عددها 57 بلدية - حددتها الأوضاع الامنية - ، وذلك لاستطلاع رأي هذه العينة في عدد من المسائل المتصلة بموضوع الدراسة على مستوى مجموعة من البلديات، و الصعوبات التي تحد من عمل وإشراك المرأة في المحليات، كذلك لتحديد الاحتياجات المعرفية والتدريبية للنساء في الادارة المحلية .

ثالثاً : عينة التقرير ومنهجية تحليل البيانات:

- 1- بالنسبة للمقابلات الفردية مع عضوات المجالس البلدية فقد تم استهداف ستة بلديات، بلديتان من المنطقة الغربية، وبلديتان من المنطقة الشرقية، وبلديتان من المنطقة الجنوبية، مع الاشارة ان هذا الاختيار حددته الاوضاع الامنية التي تعيشها البلاد.
- 2- بالنسبة لمجموعات النقاش البؤرية فكان عددها 6 مجموعات : مجموعتان تخص المنطقة الغربية ؛ مجموعة على مستوى بلديتي (طرابلس المركز وحي الاندلس)، والمجموعة الثانية على مستوى بلديتي (سوق الجمعة وسواني بن يادم)، ومجموعتان تخص المنطقة الشرقية على مستوى بلدية (بنغازي) ومجموعة اخرى لبلدية (المرج و جردس العبيد)، ومجموعتان تخص المنطقة الجنوبية مجموعة على مستوى بلديتي (البوانيس و الشاطئ)، والمجموعة الثانية على مستوى بلدية سبها، واستخدم في تحليل البيانات التحليل الرباعي (S.W.O.T) .

3- تراوح عدد المشاركات في كل مجموعة من 7 الى 11 مشاركة، من العاملات بالبلدية، والقطاعات، ومؤسسات المجتمع المدني، ومن الناخبات والباحثات عن العمل على مستوى البلدية، واستخدم في تحليل البيانات التحليل الرباعي (S.W.O.T).

4- عينة المسح وعددها 1000 مفردة من الاناث والذكور من بلديات مختلفة، واستخدمت استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات من هذه العينة، وهي عينة عشوائية نسبية طبقية وفق الاطار العام لمجتمع العينة، وهم مجموعة البلديات، واستخدم في تحليل البيانات برنامج SPSS الاحصائي .

رابعاً : هيكلية التقرير:

- 1- واقع مشاركة المرأة في المجتمع المحلي: تحديات وفرص.
- 2- سياسات اصلاح البيئة التمكينية لمشاركة المرأة في الحكم المحلي.

الفصل الثاني: نتائج تقرير مشاركة المرأة في المجتمع المحلي (واقع ، فرص ، تحديات)

أولاً : نتائج التحليل الرباعي لمقابلات عضوات المجالس البلدية:

للإجابة على الهدف الرئيسي للتقرير الساعي الى رسم صورة تقريبية لوضع مشاركة المرأة الليبية في الادارة المحلية، والتعرف على واقع تجربة عضوات المجالس البلدية المهنية والاجتماعية، وكذلك الاستقصاء عن ظروف المشاركة المدنية والسياسية للنساء، واهم الصعوبات الاجتماعية والثقافية والقانونية التي تحد من تلك المشاركة، بالإضافة الى تحديد احتياجاتهن المعرفية والتدريبية كعضوات في المجالس البلدية، تم تطوير دليل مقابلة فردية مخصص للمقابلة الشخصية لعدد من العضوات ببعض المجالس البلدية كحالات للدراسة والتقييم، واستخدام التحليل للرباعي لسوات لتحليل البيانات المتحصل عليها من استمارات المقابلة الشخصية؛ انظر الجداول (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6) .

فيما يلي نستعرض نقاط القوة والضعف لمشاركة العضوات في المجالس البلدية، والفرص المتاحة لمشاركة النساء، وكذلك التحديات التي تواجه هذه المشاركة، لعدد ستة بلديات من مناطق مختلفة بلديتان من المنطقة الغربية، وبلديتان من المنطقة الشرقية، وبلديتان من المنطقة الجنوبية، وتم اختيارهن حسب النمط المعيشي (ريف - حضر) وحسب امكانية الظروف الأمنية التي تعيشها البلاد، ونظراً لحساسية اوضاع العضوات المهنية والاجتماعية سيتم التحفظ على ذكر اسماء البلديات .

01 مواطن القوة في مشاركة المرأة :

1.1 مواطن القوة في المنطقة الغربية:

- التعليم جامعي وعالي.
- الفوز في انتخابات المجالس البلدية على المقعد المخصص للمرأة.
- نشاط خيري.
- تواصل جيد مع بعض الاعضاء.
- رئاسة أكثر من لجنة وعضوية في لجان اخرى.
- تواصل مع المجتمع المحلي عن طريق صفحة البلدية ومؤسسات المجتمع المدني.
- توافق كل من العضوتين على ان نسبة تمثيل المرأة الى 30% في مراكز اتخاذ القرارات مثل البرلمان والحكومة والبلدية.
- كل من العضوتين تحرص على اشراك النساء في البرامج التدريبية وفي ورش العمل.
- كلتا العضوتين توافق على عمل المرأة المختلط.
- اصبح هناك بعد 2011 احترام لمشاركة المرأة وتوليها مناصب سيادية.
- احترام المجتمع للمرأة في المناصب السيادية.
- دعم الناس.

1.2 مواطن القوة في المنطقة الشرقية :

- مستوى تعليمي جامعي.
- الفوز في انتخابات المجالس البلدية على المقعد المخصص للمرأة.
- احدى العضوتين هي رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية وعضو متابع لشؤون القطاعات.
- عضوة في منظمة نسائية.
- اطلعت على مسودة الدستور و معرفة بالقوانين والاتفاقيات الدولية.
- تواصل جيد مع اعضاء المجتمع البلدي.
- تواصل مع المجتمع المحلي والمشاركة في النشاطات المحلية.
- توافق على نسبة تمثيل المرأة الى 30 % في مراكز اتخاذ القرارات في البرلمان والبلدية فقط وتراها مراعية للنوع الاجتماعي وتراها كافية مبدئياً.
- مشاركة المرأة في المصالحة مهمة جداً لبناء الاستقرار المجتمعي.
- نشاط مدني يهتم بمشروع الدستور ومناصرة قضايا وتمكين المرأة.
- النساء اصبحن يقدن السيارات وأكثر حرية في الحركة.
- دعم القبيلة.
- دعم الزوج ومساعدتها في الالتزامات الاسرية.
- الاختلاط في المناطق الريفية غير مستهجن.

1.3 مواطن القوة في المنطقة الجنوبية:

- مستوى تعليمي : جامعي و دبلوم عالي.
- الفوز في انتخابات المجالس البلدية على المقعد المخصص للمرأة.
- تحصلت نساء على أصوات أكبر من التي حصل عليها الرجال في انتخابات البلدية.
- رئيسة ملف التعليم وشؤون المرأة والشباب.
- مشاركة المرأة بالحكم المحلي يساعد على توفير احتياجات النساء وايصال اصواتهن وتواجهن في مراكز صنع القرار.
- احدى العضوتين فاعلة بالمجتمع المدني و هناك مشاركة من العضوتين في برامج مناصرة وتأهيل وتدريب المرأة كداعمة للنساء .
- توافق على نسبة تمثيل المرأة 30 % في البلدية فقط ستكون القرارات اكثر مساواة ومراعية للنوع الاجتماعي.
- تواصل يومي مع الاعضاء.
- تواصل مباشر واندماج مع المجتمع المحلي والمشاركة في النشاطات المحلية ، والمشاركة في المحافل ومراقبة سير الاعمال الخدمية.
- المشاركة في لجان المصالحة للعديد من الخلافات داخل الجنوب والمساهمة مع نساء اخريات في المصالحات الاجتماعية بين العائلات المتخاصمة.

- أطلعت على الدستور وهو منصف الى حد ما ، ووجود خلفية جيدة للقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة.
- الموافقة على نسبة تمثيل المرأة 30 % في البلدية فقط ستكون القرارات اكثر مساواة ومراعية للنوع الاجتماعي.
- تغيير 2011 اعطى للمرأة الحق في الترشح والانتخاب.
- القوانين والتشريعات الليبية الخاصة بالمرأة جيدة جدا.
- وجود النساء في الحكم المحلي يساعد على إيصال صوت النساء في المجتمعات المحافظة ، وهذا يسهل التواصل مع المجتمع أكثر.
- تنوع فرص التعليم ساعد النساء للحصول على مناصب قيادية متنوعة من غير التعليم والصحة.
- الاله يقدمون الدعم و العون.

02 نقاط الضعف في مشاركة المرأة :

2.1 نقاط الضعف في المنطقة الغربية:

- كرسي واحد فقط غير عادل.
- تهميش مشاركة عضوة البلدية من قبل بعض الاعضاء.
- ضعف التواصل مع المجتمع المحلي.
- ليست عضوة في أي منظمة مدنية.
- مقاومة انشاء لجنة دعم وتمكين المرأة.
- التمييز في المناصب القيادية.
- ضعف المعرفة القانونية والتشريعية.
- عدم المشاركة في أي لجان المصالحة أو الحوار في أي عمل له علاقة بالمصالحة او بناء السلام.
- ضعف وغياب تمكين المرأة و مناصرة قضاياها ، وهذه تريد مبادرات من المجتمع المدني.
- ضعف الخبرة والمعرفة القانونية والتشريعية.
- عدم وجود دعم مادي لتمكين المرأة وتأهيلها في البلدية.
- وعدم وجود حوافز مشجعة لمشاركة المرأة.
- ضعف الكادر الوظيفي النسائي في البلدية.
- العامل الاجتماعي يحدد مجالات عمل المرأة.

2.2 نقاط الضعف في المنطقة الشرقية:

- كرسي واحد فقط تمثيل غير عادل.
- عدد النساء العاملات بالبلدية 7 سيدات الى 52 رجل.
- لا ترأس أي لجنة في المجلس البلدي.
- ضعف التواصل مع كل الاعضاء وهناك تهميش جزئي للمشاركة حيث لا تدعى لكل الاجتماعات ، وان هناك اجتماعات تعقد في بيوت بعض الاعضاء وفي المساء.

- لا وجود للائحة داخلية تحدد العمل الداخلي وتسييره.
- تهميش مشاركتها في البلدية ولا تدعى لكل الاجتماعات ولا تشارك في صنع القرار ولا يؤخذ رأيها في أي موضوع.
- لا يوجد انصاف للمرأة في مشروع الدستور .
- ضعف وغياب تمكين المرأة و مناصرة قضاياها.
- ضعف المعرفة القانونية والتشريعية وبالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. « لا اعرف الاجابة بصراحة».
- لم تشترك في أي لجنة من لجان المصالحة أو الحوار ، ولم تدعى لأي نشاط له علاقة بالمصالحة.
- التمييز في المناصب القيادية.
- قلة وضعف تأهيل النساء ، ولا وجود أي استراتيجية للتدريب بالبلدية لم توفر البلدية تدريبات وورش عمل للنساء.
- ضعف الكادر الوظيفي النسائي في البلدية.

2.3 نقاط الضعف في المنطقة الجنوبية :

- الكوتا ضعيفة جدا .
- عدد النساء العاملات بالبلدية قليل جدا مقارنة بعدد الرجال.
- لا تؤيد الكوتا في مراكز صنع القرار(البرلمان والحكومة) .
- لا وجود لحوافز تشجيعية للمرأة في المجلس البلدي وفي المناصب القيادية.
- هناك بلديات لم تنتخب نساء ورفضت الكوتا.
- تهميش مشاركتها من قبل بعض الاعضاء.
- لم تطلع على مسودة الدستور .
- اقتصار تواجد المرأة في المناصب القيادية في التعليم كمديرات المدارس او رئيسات قسم التمريض.
- احدى العضوتين ليست مع الكوتا.
- احدى العضوتين غير موافقة على نسبة تمثيل 30% للنساء ، وان نسبة 17% كافية لو هناك كفاءات .
- انعدام فرص التدريب داخل المنطقة ، وضعف مشاركة النساء في ورش العمل خارج المنطقة بسبب صعوبة التنقل والسفر للنساء.
- ضعف مشاركة الاناث غير المتزوجات.
- انتخابات المؤتمر الوطني افرزت نماذج نسائية غير كفوءة مما اعطى صورة غير مشجعة للمشاركة السياسية للمرأة.
- لاوجود لأي حملات مناصرة لقضايا المرأة.

03 فرص تعزيز المشاركة :

3.1 فرص المشاركة في المنطقة الغربية :

- زيادة نسبة الكوتا لعضوية النساء في المجالس البلدية.
- التدريب والتطوير والتأهيل والتوعية .
- حراك المجتمع المدني النسوي لمناصرة قضايا المرأة.
- مناصرة قضايا المرأة.
- انشاء منظومة الكترونية لكل حي لتقديم الشكاوي.

3.2 فرص المشاركة في المنطقة الشرقية :

- زيادة نسبة الكوتا.
- التمكين السياسي للمرأة.
- الاحزاب تدعم المرأة .
- المحاصصة القبلية ودعم القبيلة.
- زيادة الهياكل الادارية التي تقودها النساء.
- التدريب والتطوير .
- تغيير الصورة النمطية للمرأة .
- مناصرة قضايا المرأة.
- انشاء صندوق لشكاوي الناس في البلدية.

3.3 فرص المشاركة في المنطقة الجنوبية:

- زيادة نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية واعطاء فرص اكبر.
- حق الترشح وحق الانتخاب.
- ارقام المرأة لنفسها في ميادين العمل لأنه حق من حقوق المرأة.
- دعم الاحزاب.
- دعم العائلة الكبيرة (نظام العائلات).
- برامج المجتمع المدني الداعمة للمرأة وتأهيلها ومناصرة قضاياها.
- مشاركة المرأة على المستوى الوطني.

- الثقة بقدرات المرأة وزيادة تدريبها.
- الحراك المدني والسياسي .
- البرامج التثقيفية والتوعوية والانشطة التدريبية الخاصة فقط بالنساء (بدون اختلاط).
- التدريب والتأهيل السياسي للمرأة ، وتوعية المرأة سياسيا وبال دستور ، واحتياجاتها.
- ان يركز الدستور المرتقب على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فيما يخص المرأة.

04 تحديات مشاركة المرأة :

4.1 تحديات مشاركة المرأة في المنطقة الغربية :

- التحديات الأمنية.
- الأزمة الاقتصادية.
- ضعف التمثيل للنساء.
- مناصرة قضايا المرأة.
- الصورة التقليدية للمرأة و النظرة النمطية لأدوارها .
- المكانة الدونية للمرأة واضطهادها وتقييد حريتها.
- المسؤوليات الاجتماعية والاعباء المنزلية و غياب المؤسسات المعينة للمرأة العاملة .
- صعوبة المشاركات الخارجية.
- المسؤوليات الاجتماعية والاعباء المنزلية تقييد المرأة .

4.2 تحديات مشاركة المرأة في المنطقة الشرقية :

- اشراك النساء وزيادة تمثيلهن.
- دستور منصف للمرأة و قوانين لصالح الاحوال الشخصية للمرأة .
- احتكار الرجال للمناصب القيادية.
- الموروث الثقافي و التفكير الذكوري المستعلي على قدرات المرأة .
- العادات والتقاليد.
- عدم القدرة على المشاركات الخارجية .
- تطوير المرأة الريفية وتأهيلها.

4.3 تحديات مشاركة المرأة في المنطقة الجنوبية :

- التحديات الأمنية.
- زيادة تمثيل المرأة وخاصة في المجالس البلدية .
- تعديل القوانين لإدماج مشاركة المرأة في المجتمع المحلي.
- مشاركة النساء في البرامج التوعوية.
- المجتمع الذكوري يعرقل تمكين المرأة في المناصب القيادية.
- العادات والتقاليد الاجتماعية.
- كفاءة المرأة وأهليتها .
- النظرة النمطية للمرأة كزوجة ومربية للاطفال فقط.
- المسؤوليات الاجتماعية المرهقة تعيق مشاركة المرأة .

خلاصة تقييمية عامة لنتائج التحليل الرباعي :

حسب التحليل الرباعي للمقابلات التي أجريت مع عضوات من المجالس البلدية المستهدفة من مناطق مختلفة (غرب وشرق وجنوب)، والتي تعمدنا عدم الإفصاح عنها نزولاً عند رغبة العضوات، اتضح ان هناك الكثير من أوجه الشبه في نتائج التحليل الرباعي، وحيث ان عينة العضوات كانت قليلة جداً ستة عضوات فقط فأن هذه النتائج لا يمكن تعميمها ولكن يمكننا الاستفادة من هذه النتائج كمؤشرات هامة لمشاركة المرأة في الحكم المحلي، والفرص المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة أوجه القصور والضعف في هذه المشاركة، وصولاً الى التحديات التي تعرقل مسيرة مشاركة المرأة.

بالنسبة لنقاط الضعف يتضح ان التمثيل غير عادل مع ان احدى العضوات من المنطقة الجنوبية لا توافق على نسبة 30% لتمثيل النساء فنقول «ان 19% كافية لو كانت هناك كفاءات» كما ان العضوات من الجنوب ومن الشرق يؤيدن هذه النسبة فقط في المجالس البلدية والبرلمان دون الحكومة، و يبدو واضحاً ان هناك تهميش لبعض العضوات من قبل زملائهن، وعدم اشراك لبعضهن في القرارات الهامة، وفي هذا أيضاً ذكرت النساء في المجموعات البؤرية من الجنوب ان المربوعة من يقرر، لذلك فان الكثير من الاجتماعات الهامة للمجلس البلدي تعقد في المراتب وفي اوقات لا تسمح للعضوة بحضورها، مع الاشارة الى ان المربوعة حيز جغرافي محرم على النساء في التقاليد المحافظة.

ومن نقاط الضعف والتي تحتاج الى العمل على علاجها هو ضعف الخلفية القانونية لبعض العضوات، وفي هذا السياق نستشهد بإجابة احدهن عن القوانين والقرارات الخاصة بالمرأة فقالت: « لا اعرف القوانين الاخرى لأنني لست قانونية»، وعن المشاركة في اعمال لها علاقة ببناء السلام او الحوار الوطني و لجان المصالحة قالت احدى العضوات من المنطقة الغربية بأن: «المصالحة والحوار من الموضوعات التي تخص الرجال كبار السن وهي صعبة على النساء»، واخرى قالت بأنها لم تدعي للمشاركة، في المنطقة الغربية أكدت العضوتين ضعف وغياب برنامج تمكين المرأة و مناصرة قضاياها، اقترحت احدهن ان على المجتمع المدني تقديم مبادرات في هذا المجال بالرغم من انها انشئت لجنة خاصة لدعم وتمكين النساء

وبالاطلاع على جداول التحليل الرباعي نجد ان هناك اجماع من العضوات المشاركات على أنه لا توجد استراتيجيات خاصة بالتدريب وعدم تخصيص ميزانيات للتدريب والتطوير، بل ان احدهن اشارت الى عدم وجود لائحة تنظم العمل الداخلي بالبلدية، كما اتفقت جميعهن على ان هناك تمييز ضد النساء .

كما ان عضوتي المنطقة الجنوبية والشرقية أكثر اندماجاً مع المجتمع المحلي ومشاركة في النشاطات المحلية من عضوتي المنطقة الغربية، وبالنسبة للتواصل مع الناس فأن عضوة مجلس بلدي في منطقة ذات طابع ريفي تقول بأنها تستقبل الناس حتى في بيتها على عكس عضوة المجلس البلدي بمنطقة ذات طابع حضري والتي تقول ان التواصل يكون عبر صفحة البلدية أو عن طريق منظمات المجتمع المدني، كما انها تخطط لمنظومة الكترونية لتلقي شكاوي الناس، وتتفق معها عضوة مجلس بلدي من المنطقة الشرقية فيما يخص انشاء صندوق للشكاوي، اما في الجنوب فأن هناك تواصل جيد مع الناس بالهاتف وفي المكتب.

لاحظنا أيضاً ان فرص المشاركة لدى عضويتي المنطقة الجنوبية أكثر من فرص المنطقتين الغربية والشرقية، الا ان جميعهن اتفقن على زيادة تمثيل النساء، واهمية التدريب والتطوير والتأهيل و مناصرة دعم المرأة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً، كما ان هناك دعم قبلي وعائلي في المنطقتين الشرقية والجنوبية، كما توقفنا عند شهادة عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الغربية التي قالت ان الناس دعمتني في الغرب في الانتخابات رغم ان أصولي من الشرق وليست لي قبيلة تدعمني حيث أنا .

أهم ما ميز نتائج هذا التحليل هو ان هناك اتفاق كبير الى حد ما على التحديات التي تواجه مشاركة المرأة ونوجز اهمها في النقاط التالية :

- التحديات الأمنية.
- الأزمة الاقتصادية .
- اشراك النساء وزيادة تمثيلهن وخاصة في الحكم المحلي.
- مناصرة قضايا المرأة ، و دستور منصف للمرأة ، و تعديل القوانين لإدماج مشاركة المرأة في المجتمع المحلي.
- الصورة التقليدية للمرأة و النظرة النمطية لأدوارها .
- المكانة الدونية للمرأة واضطهادها وتقييد حريتها.
- المسؤوليات الاجتماعية والاعباء المنزلية و غياب المؤسسات المعينة للمرأة العاملة.
- صعوبة المشاركات الخارجية.
- الموروث الثقافي و التفكير الذكوري المستعلي على قدرات المرأة .
- مشاركة النساء في البرامج التوعوية، تطوير المرأة الريفية وتأهيلها.
- المجتمع الذكوري يعرقل تمكين المرأة في المناصب القيادية.
- كفاءة المرأة واهليتها.

جداول التحليل الرباعي (سوات) لبيانات عضوات المجالس البلدية :

فيما يلي نستعرض نقاط القوة والضعف لمشاركة العضوات في المجالس البلدية، والفرص المتاحة لمشاركة النساء، وكذلك التحديات التي تواجه هذه المشاركة، وذلك باستخدام نموذج التحليل الرباعي « سوات » للبيانات المتحصل عليها من استمارات المقابلة الشخصية مع عضوات البلديات في الشرق والغرب والجنوب .

جدول رقم (1) يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الغربية

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • المستوى التعليمي عالي : ماجستير • فازت بالكوستا • عدد 4 مترشحات • رئيسة لجنة التفتيش الصحي والبيئي • رئيسة لجنة دعم وتمكين المرأة • عضوة في اربعة لجان هي :التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والشباب والرياضة 	<ul style="list-style-type: none"> • كرسي واحد فقط غير عادل على الاطلاق وهناك بعض المجالس البلدية لا يوجد بها اي امرأة • تهميش مشاركتها من قبل بعض الاعضاء • لم تشترك في أي لجنة من لجان المصالحة أو الحوار في أي عمل له علاقة بالمصالحة او بناء السلام . • ضعف المعرفة القانونية والتشريعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة نسبة الكوتا • التدريب والتطوير • حراك المجتمع المدني النسوي • مناصرة قضايا المرأة • منظومة الكترونية لكل حي لتقديم الشكاوي والتواصل 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف التمثيل للنساء • مناصرة قضايا المرأة • النظرة النمطية للمرأة ولأدوارها • العادات والتقاليد التي تعيق حركة المرأة . • المسؤولية الاجتماعية وغياب المؤسسات المعينة للمرأة العاملة الوضع الامني • عدم القدرة على المشاركات الخارجية

- تتواصل عن طريق صفحة البلدية وعن طريق مؤسسات المجتمع المدني
- ضعف التواصل مع المجتمع المحلي
- ليست عضوة في أي منظمة مدنية
- وجود النساء في الحكم المحلي يساعد على وضع برامج وتشريعات أكثر تعبير عن احتياجات المرأة وتمكينها في المجتمعات المحلية
- مقاومة انشاء لجنة دعم وتمكين المرأة
- التمميز في المناصب القيادية
- أطلعت على مسودة الدستور
- توافق على نسبة تمثيل المرأة الى 30% في مراكز اتخاذ القرارات مثل البرلمان والحكومة والبلدية ستكون القرارات اكثر مساواة ومراعية للنوع الاجتماعي
- ضعف وغياب تمكين المرأة و مناصرة قضاياها، وهذه تريد مبادرات من المجتمع المدني
- العامل الاجتماعي يحدد مجالات عمل المرأة
- لا وجود لحوافز
- احترام المجتمع للمرأة في المناصب السيادية
- تحرص على مشاركة النساء في ورش العمل (امرأة في كل ورشة عمل)
- على المستوى الشخصي لآتمانع من عمل المرأة المختلط
- المرأة الجسورة تستطيع ان تتحدى العامل الاجتماعي
- دعم الزوج

جدول (2) يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الغربية

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> الوضع اللامني ضعف تمثيل النساء مناصرة قضايا المرأة الصورة التقليدية لأدوار المرأة العادات والتقاليد التي تقيد الحرية المسؤوليات الاجتماعية والاعباء المنزلية تقييد المرأة الأزمة الاقتصادية المكانة الدونية للمرأة واضطهادها وتقييد حريتها 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة نسبة الكوتا تدريب وتوعية وتأهيل المرأة تخصيص ميزانية لدعم وتمكين النساء 	<ul style="list-style-type: none"> كرسي واحد تمثيل غير عادل عدد النساء العاملات بالبلدية 7 سيدات مقابل 30 رجل ضعف الخبرة والمعرفة القانونية والتشريعية لم تشترك في أي لجنة من لجان المصالحة أو الحوار في أي عمل له علاقة بالمصالحة او بناء السلام البلدية لم توفر أي فرص تدريبية لأعضاء المجلس البلدي ضعف وغياب تمكين المرأة و مناصرة قضاياها التنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز الجنساني عدم وجود دعم مادي لتمكين المرأة وتأهيلها في البلدية عدم وجود حوافز مشجعة لمشاركة المرأة عدم التزام المرأة بمسئولياتها وأهمالها 	<ul style="list-style-type: none"> مستوى تعليمي : دبلوم معلمات فازت بالكوتا + عدد المترشحات 2 رئيسة لجنة اللزمات والطوارئ رئيسة لجنة المرأة والاحتياجات الخاصة عضوة في لجنة الدستور عضوة في جمعية خيرية تواصل ممتاز مع الاعضاء يتم استشارتها في كل القضايا و الموضوعات داخل المجلس البلدي ولم تسجل أي تهميش لها او لرأيها التواصل مع المجتمع المحلي على الهاتف و صفحة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي وتواجد يومي بمكتبها وتستقبل الناس حتى بيتها وجود المرأة في الحكم المحلي لتدفع بالمرأة الى الأمام

-
- اطلعت على مسودة الدستور وتراها منصفة للمرأة
 - توافق على نسبة تمثيل المرأة الى 30% في مراكز اتخاذ القرارات مثل البرلمان والحكومة والبلدية ستكون القرارات اكثر مساواة ومراعية للنوع الاجتماعي وتراها كافية حالياً
 - التدريب والتطوير من قبل المعهد الجمهوري ومكتب دعم المرأة في بعثة اللامم المتحدة
 - دعم الناس رغم ان اصولها من الشرق الليبي
-

جدول (3) يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الشرقية

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> اشراك النساء قوانين لصالح الاحوال الشخصية للمرأة دستور منصف للمرأة الموروث الثقافي التفكير الذكوري المستعلي على قدرات المرأة عدم القدرة على المشاركات الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة نسبة الكوتا الاحزاب تدعم المرأة المحاصصة القبلية زيادة الهياكل الادارية التي تقودها النساء التدريب والتطوير مناصرة قضايا المرأة تغيير الصورة النمطية للمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> كرسي واحد فقط تمثيل غير عادل عدد النساء العاملات بالبلدية 7 سيدات الى 52 رجل لا ترأس أي لجنة في المجلس البلدي ضعف التواصل مع كل الاعضاء تهميش مشاركتها في البلدية ولا تدعى لكل الاجتماعات ولا تشارك في صنع القرار ولا يؤخذ رأيها في أي موضوع ضعف المعرفة القانونية والتشريعية وباللاتفاقيات والمعاهدات الدولية لم تشترك في أي لجنة من لجان المصالحة أو الحوار ، ولم تدعى لأي نشاط له علاقة بالمصالحة التمييز في المناصب القيادية قلة وضعف تأهيل النساء 	<ul style="list-style-type: none"> مستوى تعليمي جامعي - ليسانس آداب فازت بالكوتا + عدد 4 مترشحات عضوة في منظمة نسائية اطلعت على مسودة الدستور معرفة بالقوانين واللاتفاقيات الدولية توافق على نسبة تمثيل المرأة الى 30% في مراكز اتخاذ القرارات في البرلمان والبلدية فقط وترأها مراعية للنوع الاجتماعي مشاركة المرأة في المصالحة مهمة جداً لبناء الاستقرار المجتمعي تشارك في نشاطات وبرامج المجتمع المحلي نشاط مدني يهتم بمشروع الدستور ومناصرة قضايا وتمكين المرأة

- النساء اصبحن يقدن السيارات وأكثر حرية في الحركة
- دعم القبيلة.
- دعم الزوج ومساعدتها في الالتزامات الاسرية
- ضعف وغياب تمكين المرأة و مناصرة قضاياها
- لا وجود أي استراتيجية للتدريب بالبلدية
- لا وجود لحوافز تشجيعية

جدول (4) يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الشرقية

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • سيطرة التفكير الذكوري واحتكار الرجال للمناصب القيادية • العادات والتقاليد • تطوير المرأة الريفية 	<ul style="list-style-type: none"> • الكوتا • مشاركة المرأة في الانتخابات • الاحزاب • دعم القبيلة • تغيير النظرة النمطية للمرأة وفرص أكبر للعمل السياسي • تدريب و مناصرة • انشاء صندوق لشكاوى ومشكلات الناس في المجتمع المحلي 	<ul style="list-style-type: none"> • كرسي واحد فقط • عدد النساء العاملات بالبلدية 3 سيدات الى 25 رجل • ضعف المعرفة القانونية والتشريعية • لا يوجد انصاف للمرأة في مشروع الدستور • لا وجود لللائحة داخلية تحدد العمل الداخلي وتسييره • تهميش جزئي لمشاركتها حيث لا تدعى لكل الاجتماعات ، وان هناك اجتماعات تعقد في بيوت بعض الاعضاء وفي المساء 	<ul style="list-style-type: none"> • مستوى تعليمي جامعي • فازت بالكوتا + عدد 2 مترشحات • رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية وعضو متابع لشؤون القطاعات • عضوة في جمعية نسائية • تواصل جيد مع اعضاء المجتمع البلدي • تواصل مع المجتمع المحلي والمشاركة في النشاطات المحلية • اطلعت على مسودة الدستور • توافق على ان نسبة تمثيل المرأة الى 30% في مراكز اتخاذ القرارات في البلدية والبرلمان مراعية للنوع الاجتماعي وتراها كافية مبدئياً

-
- وجود مناصرة لتمكين وقضايا المرأة
 - لم توفر البلدية تدريبات وورش عمل للنساء
 - الاختلاط في المناطق الريفية غير مستهجن
 - لم تشترك في أي لجنة من لجان المصالحة أو الحوار في أي عمل له علاقة بالمصالحة أو بناء السلام
 - وجود تمييز في المناصب القيادية
 - المجلس يبعد عن المنطقة بـ 25 كم مما يعيق التواصل وعمل النساء بالبلدية
 - لا وجود لآلية حوافز
-

جدول (5) يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الجنوبية

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> تعديل القوانين لإدماج مشاركة المرأة في المجتمع المحلي زيادة تمثيل المرأة وخاصة في المجالس البلدية المجتمع الذكوري يعرقل تمكين المرأة في المناصب القيادية العادات والتقاليد الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية حق الترشح وحق الانتخاب دعم الاحزاب برامج الاتحاد النسائي للمرأة وتأهيلها مشاركة المرأة على المستوى الوطني الثقة بقدرات المرأة وزيادة تدريبها اقحام المرأة لنفسها في ميادين العمل العمل حق من حقوق المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> الكوتا ضعيفة جدا حيث تحصلت نساء على أصوات أكبر من التي حصل عليها الرجال في انتخابات البلدية ولم يفزن بسبب المقعد الواحد عدد النساء العاملات بالبلدية سيده واحدة مع 4 رجال لا تؤيد الكوتا في مراكز صنع القرار(البرلمان والحكومة) لا وجود لحوافز تشجيعية للمرأة في المجلس البلدي وفي المناصب القيادية قبيلة ضعيفة 	<ul style="list-style-type: none"> مستوى تعليمي : دبلوم عالي فازت بالكوتا + عدد 3 مترشحات رئيسة ملف التعليم وشؤون المرأة والشباب مشاركة المرأة بالحكم المحلي يساعد على توفير احتياجات النساء وايصال اصواتهن وتواجهن في مراكز صنع القرار عضوة بالاتحاد النسائي بالجنوب الليبي توافق على نسبة تمثيل المرأة 30% في البلدية فقط ستكون القرارات اكثر مساواة ومراعية للنوع الاجتماعي تواصل مباشر واندماج مع المجتمع المحلي والمشاركة في النشاطات المحلية المشاركة في لجان المصالحة للعديد من الخلافات داخل مدينة سبها أطلعت على الدستور وهو منصف الى حد ما

-
- وجود خلفية جيدة للقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة
 - توافق على نسبة تمثيل المرأة 30% في البلدية فقط ستكون القرارات أكثر مساواة ومراعية للنوع الاجتماعي
 - للمرأة الحق في الترشح والانتخاب
 - القوانين والتشريعات الليبية الخاصة بالمرأة جيدة جدا
 - تشارك في برامج مناصرة وتأهيل وتدريب المرأة كداعمة للنساء ومشاركة
 - المسؤوليات الاجتماعية لا تعيق مشاركتي والاهل يقدمون لي العون
-

جدول (6) يوضح نتائج تحليل سوات لبيانات عضوة مجلس بلدي بالمنطقة الجنوبية

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة التمثيل للنساء • كفاءة المرأة وأهليتها • الفكر الذكوري • النظرة النمطية للمرأة كزوجة ومربية للاطفال • العادات والتقاليد • المسؤوليات الاجتماعية المرهقة تعيق مشاركة المرأة • الوضع الامني • مشاركة النساء في البرامج التوعوية والثقافية 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة نسبة الكوتا واعطاء فرصة اكبر • ان تقام التدريبات داخل المنطقة للاتاحة فرصة أكثر للنساء • الحراك المدني والسياسي • دعم السلم والامن الاجتماعي • مناصرة قضايا المرأة • التدريب والتأهيل السياسي للمرأة • توعية المرأة سياسياً، بالدستور ، واحتياجاتها • ان يركز الدستور المرتقب على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فيما يخص المرأة • دعم العائلة الكبيرة (نظام العائلات) • البرامج التثقيفية والتوعوية والانشطة التدريبية الخاصة فقط بالنساء (بدون اختلاط) 	<ul style="list-style-type: none"> • كرسي واحد فقط • هناك بلديات لم تنتخب نساء ورفضت الكوتا • ضعف عدد العاملات اللاناث بالمجلس البلدي مقارنة بعدد الذكور • تهميش مشاركتها من قبل بعض الاعضاء • لم تطلع على مسودة الدستور • اقتصار تواجد المرأة في المناصب القيادية في التعليم كمديرات المدارس او رئيسات قسم التمريض • ليست مع الكوتا • غير موافقة على نسبة تمثيل 30% للنساء، وان نسبة 17% كافية لو هناك كفاءات • انعدام فرص التدريب داخل المنطقة • ضعف مشاركة النساء في ورش العمل • معظم فرص التدريب خارج المنطقة بسبب صعوبة التنقل والسفر للنساء 	<ul style="list-style-type: none"> • المستوى التعليمي جامعي - ليسانس • فازت بالكوتا + منافسة واحدة • رئيسة ملف المرأة والشباب • رئيسة ملف الصحة والتعليم • وجود النساء في الحكم المحلي يساعد على إيصال صوت النساء في المجتمعات المحافظة، وهذا يسهل التواصل مع المجتمع أكثر • تواصل يومي مع الاعضاء والمجتمع المحلي ، والمشاركة في المحافل ومراقبة سير الاعمال الخدمية • الم المشاركة مع نساء اخريات في المصالحات الاجتماعية بين العائلات المتخاصمة • عرفة بالقوانين والاتفاقيات الدولية كالسيداو و قرار 1325 و اعلان بكين

- تنوع فرص التعليم
ساعد النساء للحصول
على مناصب قيادية
- متنوعة من غير التعليم
والصحة
- المشاركة مع نساء
اخرى في المصالحات
الاجتماعية بين العائلات
المتخاصمة
- ضعف مشاركة غير
المتزوجات
- انتخابات المؤتمر
الوطني افرزت نماذج
نسائية غير كفوءة
- مما اعطى صورة غير
مشجعة للمشاركة
السياسية للمرأة
- لا وجود لأي حملات
مناصرة لقضايا المرأة

ثانياً : نتائج التحليل الرباعي للمجموعات البؤرية:

للتعرف على أوضاع وأنماط مشاركة المرأة الليبية في الإدارة المحلية؛ تم استخدام أداة المجموعات البؤرية (مجموعات النقاش) للحصول على بيانات أكثر عمق و ملائمة لواقع مشاركة المرأة الليبية على مستوى المجتمع المحلي (فرص)، وكذلك مواقفهن واتجاهاتهن نحو مشاركة المرأة على المستويين المحلي والوطني (تحديات).

وتم استخدام نموذج التحليل الرباعي «SWOAT» للبيانات المتحصل عليها من مجموعات، و تم تصنيف النتائج حسب التوزيع الجغرافي لتشمل:

01 المنطقة الغربية: بلديتي طرابلس المركز وحي الأندلس (مجموعة بؤرية)، وبلديتي سوق الجمعة و سواني بن يادم (مجموعة بؤرية)

02 المنطقة الشرقية: بلدية بنغازي (مجموعة بؤرية)، وبلدية المرج (مجموعة بؤرية)

03 المنطقة الجنوبية: بلدية سبها (مجموعة بؤرية)، وبلديتي البوانيس والشاطيء (مجموعة بؤرية)

فيما يلي نستعرض نتائج التحليل الرباعي للمجموعات البؤرية المستهدفة، بحيث يتضمن ذلك نقاط القوة والضعف لمشاركتهن، والفرص المتاحة، وكذلك التحديات التي تواجه هذه المشاركة.

01 مشاركة المرأة على المستوى المحلي والوطني حسب موقف واتجاه عينة المجموعة الغربية :

يتناول هذا الجانب طرح وتحليل نتائج المجموعات البؤرية للنقاش و التي تمت في المنطقة الغربية وتشمل :
مجموعة نقاش طرابلس المركز وحي الأندلس، و مجموعة نقاش سوق الجمعة و سواني بن يادم، و بلغ عدد النساء المشاركات في كل مجموعة (7) سيدات، ويمكن استعراض أهم النتائج كالتالي :

1.1 مواطن القوة في مشاركة المرأة :

أكدت بعض النساء المشاركات في مجموعات النقاش من الغربية على أن هناك العديد من الايجابيات في المشاركة المحلية، و من خلال استعراض الجدول (1) وكذلك الجدول (2) اللذين يتضمنان مخرجات التحليل الرباعي SWOAT لمجموعتي النقاش بالمنطقة الغربية، نلاحظ ان هناك اتجاه قوي لدى النساء المشاركات في مجموعات النقاش من بلديتي طرابلس وسوق الجمعة على أن هناك العديد من الايجابيات في المشاركة المحلية للمرأة الليبية، مثل تطور مشاركة المرأة بعد تغيير 2011، وان المجالس البلدية تجربة جديدة في ليبيا اتاحت الفرصة لمشاركة المرأة، وان هناك مرشحين رجال للمجلس البلدي قدموا في حملاتهم الانتخابية برامج لدعم وتمكين النساء، كما أكد بعضهن على رغبة بعض العاملين بالبلديات في تطوير المجتمع وتنمية المرأة وتطويرها، وان هناك زملاء في العمل يقدمون للمواطن الخدمات الممكن تقديمها في ظل الإمكانيات المتاحة، وأشارت بعضهن الى ان هناك تواصل جيد الى حد ما مع المجلس البلدي من خلال مقر البلدية، أو صفحتهم على الفيسبوك، وأكدت احدى السيدات على تطور أهمية دور الاخصائية الاجتماعية في البلدية، وتقدير أكبر لدورها في العمل البلدي، واصبح هناك قبول مجتمعي ومؤسسي لأهمية تحويل الاسر المحتاجة الى منتجة، و كذلك مشاركة أغلبهن في مبادرات وأعمال تطوعية، ولا تختلف ما اشارت اليه هذه المجموعة عنما اشارت اليه مجموعة بلديتي سوق الجمعة وسواني بن يادم في نقاط القوة الواردة في التحليل الرباعي لمشاركة المرأة، فأكدن ان هناك تغير في موقف المجتمع نحو عمل المرأة، وخاصة نحو بعض الوظائف المستهجنة اجتماعيا مثل وظيفة السكرتيرة، وان العمل اصبح مصدر دخل مهم للنساء، وأشارت احدهن الى ان العمل مهم لبناء علاقات اجتماعية جديدة، و يتيح فرص بناء علاقات اجتماعية جديدة، وعن التواصل مع المجلس البلدي أكدن على انه لا توجد صعوبة في التواصل مع المجلس البلدي، وان هذا التواصل يكون مباشراً في مقر البلدية، وغير مباشر عن طريق صفحة البلدية على الفيسبوك .

1.2 نقاط الضعف في مشاركة المرأة :

أشارت بعض النساء المشاركات في مجموعتي النقاش للمنطقة الغربية على أن هناك بعض الجوانب السلبية التي تؤثر على مشاركة المرأة، فأكدت مجموعتي النقاش في المنطقة الغربية على استمرار تدني مكانة المرأة برغم المشاركة الضعيفة، و تدني نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية غير عادلة، وكذلك ضعف المشاركة في انتخابات المجلس البلدي، و بررت ذلك بعض السيدات المشاركات بأن هذا الضعف كان بسبب التجربة السيئة لانتخابات المؤتمر الوطني، وأشارت بعض السيدات في مجموعة طرابلس المركز و حي الاندلس الى ان هناك بعض اعضاء المجالس البلدية لم يلتزموا ببرامج دعم وتمكين النساء التي قدموها في حملاتهم الانتخابية، ربما بسبب عدم وجود وصف وظيفي ولائحة داخلية لبعض البلديات كما اكدت إحدى المشاركات في مجموعة سوق الجمعة وسواني بن يادم.

واكدت النساء في مجموعة طرابلس المركز وحي الاندلس استمرار الاقتران بعدم قدرة المرأة على النجاح في عملها دون مساعدة الرجال، و عدم تقبل فكرة أن المرأة قادرة على الانجاز وتقديم الأفضل وأكدت على ذلك أيضاً المشاركات في مجموعة سوق الجمعة وسواني بن يادم ، مما ادى الى تمييز نوعي في مجال العمل الميداني للبلدية تجاه العضوات والموظفات بالبلدية، وأكدن أيضاً في نفس المجموعة على ان هناك محاربة للمرأة ومحاولة إعاقة مشاركتها بتشويه السمعة، وكذلك عدم دعم النساء لبعضهن البعض، وأشارت المشاركات الى ان هنالك تمييز في فرص التدريب في أماكن العمل، وان هناك إحباط تتعرض له المرأة بسبب محاولات التقليل من مجهودها ان هذا بسبب التنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز الجنساني ، وان مهام المرأة حسب طبيعة المجتمع هو خدمة بيتها مؤكدات على ان صور التمييز تبدأ من المنزل عندما يميز الأهل بين البنات والصبيان ، كما اكدت بعضهن في مجموعة طرابلس المركز وحي الاندلس على ان هناك رفض لأن تكون مديرة العمل سيدة من قبل بعض الرجال، و استغلال لمجهودات النساء لصالح المدراء او الزملاء الرجال انعدام المسؤولية الأخلاقية في أماكن العمل، كما ان هناك مماثلة و تأخير في انهاء معاملات النساء على عكس معاملات الرجال، معظم النساء المشاركات في مجموعات النقاش من بلدية سوق الجمعة وسواني بن يادم أكدن على أن المساواة بين الجنسين غير مكفولة في ليبيا، و ادلت بعض المشاركات في نفس المجموعة على أن الوساطة والمحسوبية

اداة لقضاء الاشغال في بعض المجالس البلدية، كما اشارت بعضهن الى ان حرمان المرأة العاملة تحرم في كثير من الحالات من مرتبها من قبل الزوج أو الأهل، كما ان المرأة العاملة أكثر تعرضاً للعنف (داخل البيت وخارجه)، وحسب وجهة نظر بعض السيدات ان المرأة العاملة لها قدرة على مواجهة العنف أكثر من المرأة الغير عاملة إذا تعرضت له، وعن صور العنف فهي كثيرة منها (جسدي ومعنوي)، كما ان هناك انعدام للأمن الشخصي لانتشار الخطف والقتل والتنكيل بالجثث، و مع هذا فأن بعضهن أكدن على أن العنف النفسي أو اللفظي أكثر تأثيراً من العنف المادي .

واجمالاً أكدت النساء المشاركات في مجموعتي النقاش بالمنطقة الغربية على ان هناك ضعف للمشاركة المدنية والسياسية (خاصة الحزبية) للمرأة، والخوف من النشاط المدني الحزبي، واوزت بعض السيدات ذلك الى سببين: الأول هو استهجان المجتمع لانخراط المرأة في العمل السياسي، والثاني بسبب عدم وضوح رؤية الاحزاب، وقصور استراتيجياتها، كما هناك استياء كبير لتوجه بعض المنظمات المدنية للعمل السياسي، ضعف اداء معظم منظمات المجتمع المدني، وان من اسباب ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني هو نذرة الدعم المادي مما أدى الى توقف نشاطات الكثير من تلك المؤسسات .

من نقاط الضعف ايضاً ان المشاركات في كلتا المجموعتين لديهن افتقار في المعرفة القانونية فهن لم يطلعن على اتفاقية CEDAW ولا على اعلان بكين، وكذلك قرار 1325، ولا توجد لديهن خلفية جيدة على مسودة الدستور، ايضاً لم يشاركن في لجان للمصالحة، أو بناء السلام على المستوى المحلي والوطني .

1.3 فرص تعزيز مشاركة المرأة :

شدت جميع النساء المشاركات في مجموعات النقاش في المنطقة الغربية على ضرورة رفع نسبة تمثيل النساء، وتخصيص كوتا ادارية، إعطاء المرأة كافة الحقوق والامتيازات (تمثيل – مواقع قرار- فرص عمل وتدريب)، و اتفقن جميعاً على أهمية المشاركة في لجان المصالحة وفي الحوار الوطني وبناء السلام حيث أكدت النساء من بلدية طرابلس المركز وحي الاندلس انه يجب العمل على تأسيس ووضع ركائز العمل البلدي المحلي، الدراسات والتخطيط الاستراتيجي و وضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة تتضمن تعديل و تفعيل القوانين التي من شأنها ضمان حقوق المرأة، و تمكين المرأة اقتصادياً.

أكدت النساء المشاركات في مجموعة بلديتي سوق الجمعة وسواني بن يادم على ضرورة توفير كافة أنواع التدريبات للمرأة والتأهيل، والتوعية المجتمعية، وتوفير سبل المشاركة مثل المواصلات العامة، و أن تعطى لها كافة الحقوق والامتيازات التي تعطى للرجل حيث أن هناك بعض الوظائف المتاحة عندما يتقدم لها رجل وامرأة يتم اختيار الرجل على الرغم من أن من الممكن أن تكون مؤهلات وخبرة المرأة أفضل، وكذلك تقديم الدعم النفسي والمعنوي للمرأة، و توفير الأمان والحماية لها عند تعرضها للعنف، وإعطائها المجال والفرصة لإثبات نفسها من أجل أن يتقبلها المجتمع، و أكدت النساء في مجموعة بلديتي سوق الجمعة وسواني بن يادم على ضرورة توعية وتأهيل النساء فكرياً من اجل وضع الثقة في المرأة والاقتناع بأنه بإمكانها العمل وتقديم الأفضل، واهمية استغلال الوسائل الاعلامية في تغيير الصورة النمطية للمرأة .

1.4 تحديات مشاركة المرأة :

بالنظر الى الجدولين (1) و (2) يمكن تلخيص التحديات التي تواجه النساء في عملية المشاركة حسب وجهة نظر النساء بالبلديات الغربية:

- الفوضى وانعدام الأمن والعنف وعدم استقرار الدولة ومؤسساتها .
- بيئة عمل تتعهد بالمسؤولية الاخلاقية الآمنة للنساء.
- ضعف المشاركة المدنية السياسية.
- التمكين الاقتصادي للمرأة وتحويل الاسرة المحتاجة الى اسرة منتجة.
- الصورة النمطية للمرأة وتدني مكانتها ، وعدم اعطاء الفرصة للمرأة لتقلد المناصب القيادية.
- التمييز النوعي السائد في المجتمع الذي يعيق استفادة النساء من الخدمات وفرص العمل والمناصب الادارية العليا .
- عدم تكافؤ علاقات القوة داخل الأسرة ، و المسؤوليات الاسرية والضغوطات الاجتماعية .
- عقدة النقص لدى المرأة و تدني تقدير النساء ودعمهم لبعض و افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة.
- تنوع التعليم وفرص الحصول عليه.
- المعرفة بالحقوق القانونية ، والتشريعة في مجال حقوق النساء.
- المساواة وفق الشريعة الإسلامية.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني.
- اشراك المرأة في لجان المصالحة والحوار المجتمعي.

جدول (7) يوضح نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الغربية / بلديتي طرابلس المركز وحي الأندلس)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التحديات
• تطور مشاركة المرأة بعد تغيير 2011	• نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية غير عادلة	• رفع نسبة تمثيل النساء	• الفوضى وانعدام الأمن والعنف
• مرشحين رجال للمجلس البلدي قدموا في حملاتهم الانتخابية برامج لدعم وتمكين النساء	• ضعف المشاركة في انتخابات المجلس البلدي	• تخصيص كوتا ادارية	• الصورة النمطية للمرأة
• المجالس البلدية تجربة جديدة في ليبيا	• اثر تجربة انتخابات المؤتمر الوطني واداءه على انتخابات المجالس البلدية	• تأسيس ووضع ركائز العمل البلدي المحلي	• عقدة النقص لدى المرأة
• رغبة العاملين بالبلدية في تطوير المجتمع وتنمية المرأة وتطويرها	• لم يلتزم بعض اعضاء المجالس البلدية ببرامج دعم وتمكين النساء التي قدموها في حملاتهم الانتخابية	• الدراسات والتخطيط الاستراتيجي ووضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة	• التمييز النوعي السائد في المجتمع
		• تعديل و تفعيل القوانين التي من شأنها ضمان حقوق المرأة	• عدم تكافؤ علاقات القوة داخل الأسرة
		• توفير الأمان والحماية لها عند تعرضها للعنف	• المسؤوليات الأسرية
			• نقص التعليم وعدم كفايته

- تعاون الزملاء في العمل على أن يمنحوا للمواطن الخدمات الممكن تقديمها في ظل الإمكانيات المتاحة
- تواصل جيد الى حد ما مع المجلس البلدي من خلال مقر البلدية و صفحتهم على الفيسبوك
- أهمية دور الاخصائية الاجتماعية في البلدية وتقدير دورها
- قبول المجتمع لأهمية تحويل الاسر المحتاجة الى منتج
- المشاركة في مبادرات وأعمال تطوعية
- عدم اطلاعهن على اتفاقية CEDAW ولا على اعلان بكين ، وكذلك قرار 1325
- عدم الاطلاع على مسودة الدستور
- المكانة الدونية للمرأة
- التمييز لنوعي في مجال العمل الميداني للبلدية
- التأخير والمماطلة في انهاء معاملات النساء على عكس الرجال
- استغلال مجهود النساء لصالح المدراء او الزملاء الرجال انعدام المسؤولية الأخلاقية في أماكن العمل
- عدم الاقتناع بقدرة المرأة على النجاح في عملها دون مساعدة الرجال
- العمل الميداني البلدي حكر على الرجال
- تغيب بعض موظفي المجلس البلدي
- عدم المشاركة في لجان المصالحة وبناء السلام على المستوى المحلي والوطني
- ضعف المشاركة المدنية السياسية (خاصة الحزبية)
- توفير الدعم النفسي والمعنوي للمرأة
- تمكين المرأة اقتصاديا
- التنمية المجتمعية : توعية وارشاد وتأهيل
- طبيعة العمل والتخصص يقلل من الصعوبات
- الدين والشريعة تمنع من الاختلاط
- بيئة عمل تتعهد بالمسؤولية الاخلاقية الآمنة للنساء
- المساواة وفق الشريعة الإسلامية
- تحويل الاسرة المحتاجة الى اسرة منتجة
- افتقاد الخبرة في الشؤون العامة
- عدم معرفة المرأة بحقوقها القانونية والدستورية
- افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة
- تدني تقدير النساء ودعمهم لبعض

- عنف موجه للمرأة :
(جسدي ومعنوي -إداري)
وانعدام الأمن الشخصي
(خطف وقتل وتنكيل
بالجثث)
- حرمان المرأة العاملة من
مرتبتها
- المرأة العاملة أكثر تعرضاً
للعنف (خارج البيت
وداخله)

جدول (8) نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البوروية (المنطقة الغربية / بلديتي سوق الجمعة و سواني بن ادم)

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • استقرار الدولة ومؤسساتها • النظرة الدونية للمرأة ، وعدم إعطاء الفرصة للمرأة لتقلد المناصب القيادية • التمييز النوعي في الحصول على الخدمات وفرص العمل والمناصب الادارية العليا • ندرة دعم مؤسسات المجتمع المدني • ضعف المشاركة المدنية السياسية • المسؤوليات والضعفوات الاجتماعية • تعزيز المشاركة السياسية للمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • تخصيص كوتا في المناصب الإدارية • إعطاء المرأة كافة الحقوق والامتيازات (تمثيل – مواقع قرار- فرص عمل وتدريب) • تقديم الدعم المادي والمعنوي • وضع الثقة في المرأة واللاقتناع أنه بإمكانها العمل وتقديم الأفضل • التواصل والتفاعل من خلال جميع وسائل الإعلام • التدريب والتطوير والتأهيل للمرأة ، والتوعية المجتمعية • الإيمان بأهمية مشاركة المرأة في لجان المصالحة 	<ul style="list-style-type: none"> • تمثيل النساء لم يكن عادل • عدم اطلاعهن على اتفاقية CEDAW ولا على اعلان بكين ، وكذلك قرار 1325 • عدم المشاركة في لجان المصالحة وبناء السلام على المستوى المحلي والوطني • وبناء السلام • مهام المرأة حسب طبيعة المجتمع هو خدمة بيتها • الإحباط التي تتعرض له المرأة ومحاولة التقليل من مجهودها 	<ul style="list-style-type: none"> • تغيير الموقف نحو عمل المرأة ، وخاصة نحو بعض الوظائف المستهجنة اجتماعيا مثل وظيفة السكرتيرة • العمل اصبح مصدر دخل مهم للنساء • العمل مهم لبناء علاقات اجتماعية جديدة • دعم مدراء العمل للموظفات • العمل يتيح بناء علاقات اجتماعية جديدة

- الى حد كبير لاتوجد صعوبة في التواصل مع المجلس البلدي (التواصل مباشر في مقر البلدية وغير مباشر عن طريق صفحة البلدية على الفيسبوك)
- عدم تقبل فكرة أن المرأة قادرة على الانجاز وتقديم الأفضل
- محاربة المرأة ومحاولة إعاقة مشاركتها
- التنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز الجنساني
- عزوف البعض عن التصويت والمشاركة في الانتخابات البلدية
- أثر تجربة انتخابات المؤتمر الوطني واداءه على انتخابات المجالس البلدية
- الوساطة والمحسوبة اداة لقضاء الاشغال في بعض المجالس البلدية
- لا يوجد وصف وظيفي ولائحة داخلية لبعض البلديات
- التمييز في فرص التدريب في أماكن العمل
- ضعف المشاركة المدنية السياسية (خاصة الحزبية)
- الخوف من النشاط المدني الحزبي لعدم وضوح الأفكار والاستراتيجيات
- ضعف اداء منظمات المجتمع المدني
- وتوجه المنظمات المدنية للعمل السياسي
- اشراك المرأة في لجان المصالحة والحوار المجتمعي
- التمكين الاقتصادي للمرأة
- توفير مواصلات عامة مخصصة للنساء

02 مشاركة المرأة على المستوى المحلي والوطني حسب موقف واتجاه عينة المجموعة الشرقية :

يتناول هذا الجانب من التقرير طرح وتحليل نتائج المجموعات البؤرية للنقاش، و التي تمت في المنطقة الشرقية ببلديتي بنغازي والمرج، كان عدد النساء المشاركات في مجموعة بنغازي (8) سيدات، و(5) سيدات من بلدية المرج، ويمكن استعراض أهم النتائج كالتالي :

2.1 مواطن القوة في مشاركة المرأة :

تعتبر تجربة الانتخابات البلدية جديدة نسبيا في ليبيا بعد التغيير السياسي، حيث فتحت أفقا جديدة نحو تعزيز قيم العدالة الاجتماعية والمساواة، وفي هذا الاطار تؤكد النساء المشاركات في مجموعات النقاش من مدينة بنغازي على زيادة مشاركة النساء من 2011 الي غاية 2013، واهم أسباب المشاركة المدنية تتبلور أساساً في الرغبة في التغيير والإيمان بأنه عمل حقيقي وشجاع لمساندة الحكومة، واکدن على اكتسابهن معارف يفخرن بها، حيث نما اتجاه عام لقبول عمل المرأة في كافة المؤسسات في المجتمع، كما أكدت بعض المشاركات على أن صور التهميش لعملهن كانت محدودة وأشرن إلى مساندة بعض الزملاء الرجال اليهن، كما تشير نتائج المجموعات البؤرية لمدينة بنغازي إلى أن هناك وعي ودراية لهذه المجموعة بالعديد من الاتفاقيات الدولية ومنها-السيداو CEDAW وإعلان بكين 1995 وقرار مجلس الأمن رقم 1325 المرأة والسلام والأمن.

كما كانت هناك جوانب جيدة في المشاركة المدنية في مدينة بنغازي، حيث شاركت بعض المفردات في العينة بتقديم الدعم لصناديق الإسعافات الأولية في بداية أحداث 2011، و مساعدة النازحين، والتعاون مع الهلال الأحمر وحركة الكشفية، ايضاً شاركت بعض السيدات في لجان المصالحة وبناء السلام على المستوى المحلي والوطني وعلى سبيل المثال على المستوى المحلي كانت هناك مشاركات لحل النزاع بين مصراتة و تاورغاء و المصالحة في المنطقة الوسطى و لازلن يعملن على هذا الملف مع منظمات اخرى شريكة من المنطقة الغربية، كما كانت هناك بعض المشاركات مع لجنة الحكماء على المستوى المحلي والوطني .

أما مواطن القوة في مشاركة النساء في بلدية المرج، فقد أكدت المشاركات على مشاركة النساء في الانتخابات، وترأس المرأة للكثير من المراكز الانتخابية، وان هناك قبول مجتمعي لدور المرأة في بعض المهن مثل الخدمة الاجتماعية، وتوفير الدعم العائلي للمرأة، وتزايد الوعي بأهمية تمكين المرأة وتطويرها، وان هناك نساء من بلدية المرج يتبوأن مراكز قيادية، وانه لا توجد صعوبة في التواصل والتشبيك مع المجلس البلدي، كما ان هناك مشاركات للمرأة في لجان المصالحة وبناء السلم، واکدن على ان هناك مناصرة لتمكين النساء والتوعية بالدستور والحقوق.

2.2 نقاط الضعف في مشاركة المرأة :

وعلى الرغم من حصول النساء على بعض المكاسب والدعم، إلا أنه تبرز العديد من نقاط الضعف التي تواجه مشاركة المرأة الليبية؛ حيث أكدت جميع المشاركات من بلديتي بنغازي والمرج على أن المساواة بين الجنسين غير مكفولة في ليبيا، وان نسبة تمثيل النساء على المستوى المحلي والوطني غير عادلة، وان اهم صور التمييز الوظيفي تتركز في عدم استحقاق الإضافي في العمل و لا تتقاضى ثمنه في بعض الادارات، كما لا تعطي النساء مثلاً سيارة عندما تكون مدير إدارة وهذا من حقها، اشارت بعض السيدات الى حدوث تلاعب في صناديق الاقتراع في انتخابات المجلس البلدي بنغازي، وان تجربة الانتخابات لازالت جديدة وخبرات خوض النساء فيها ضعيفة وتحتاج الى الاموال، بينما أكدت مجموع المرج على نزاهة الانتخابات .

وفي هذا السياق تبرز إشكالية التمييز النوعي في الحصول على تعليم متنوع حسب وجهة نظر مجموعة المرج، واکدت بعض النساء في مجموعة بنغازي إلى أن هناك توجه لتفضيل الرجال عن النساء في بعض الوظائف، وعدم مراعاة الدرجات العلمية والخبرة للمرأة التي تؤهلها لتولي منصب قيادي؛ حيث يتم تعيين من هو أقل منها خبرة وعلم فقط لأنه رجل، ومعظم الإمتيازات الوظيفية للمهن الادارية العليا تكون من نصيب الرجال، مثل عدم

المساواة في فرص الدورات الخارجية، ناهيك عن التهكم وتشويه صورتها في حال توليها أي منصب، بالإضافة إلى النظرة الدونية للمرأة على أنها أقل درجة من الرجل في العمل، بل ان المرأة نفسها لا تثق بذاتها و أنها لا تصلح لتولي أي منصب، وأشارت بعض المشاركات في مجموعة المرح لعدم تقبل المجتمع لانخراط المرأة في بعض المجالات كالمجال الامنى و العسكري، كما أشارت بعض السيدات في مجموعات النقاش إلى الآثار النفسية والاقتصادية بسبب التقليل الوظيفي في قطاع التعليم الذي يضم شريحة كبيرة من النساء العاملات، كما اشارت احده المشاركات في مجموعة بنغازي الى ان ظلم وتمييز في تحديد سن التقاعد للمرأة مقارنة بالرجل.

كما أكدت النساء في عينة النقاش بمدينة بنغازي على تعرض المرأة العاملة في ليبيا العنف ضدها وأهم أنواع العنف اللفظي بالشوارع، و العنف الجسدي والتحرش بالنساء منتشر بكثرة في أماكن العمل، كما أن العنف الجسدي بالبيوت بسبب الأوضاع الاقتصادية منتشر.

كما عبرن عن خوفهن من التعرض لجميع أنواع العنف سواء لفظي أو جسدي مثل التحرش وحتى التهديد بالقتل والتشويه بسبب النشاط المدني، ولا يوجد مكان يمكن إليه إذا تعرضت المرأة للعنف في بنغازي.

2.3 فرص تعزيز مشاركة المرأة :

من أهم فرص تعزيز مشاركة المرأة حسب وجهة نظر المشاركات من بلدية بنغازي ان هناك رغبة حقيقية في التغيير، وانه يجب وضع خطط استراتيجية للاستثمار في الشباب من الجنسين وخلق فرص عمل متساوية، أكدت المشاركات على أهمية تخصيص كوتا للنساء بالمناصب القيادية، ورفع قدرات النساء ليصبحن مؤهلات لشغل المناصب القيادية، وتطوير امكانياتهن الادارية والشخصية، ودعم الثقة لدى النساء بأنهن قدرات علي الوصول للمناصب القيادية، ويجب أن تكون المساواة طبق للقانون وليس للشريعة الإسلامية لان الشريعة علي حسب رأي أفراد العينة قد تتشدد علي المرأة. كما أن القوانين جيدة ولكن يجب التنفيذ لهذه القوانين الجميع، اما المشاركات في المجموعة البؤرية ببلدية المرح فأن فرص تعزيز المشاركة تتوقف على تغيير ثقافة الموظفين وتوعيتهم، وتغيير الصورة النمطية للمرأة، والعمل على تعزيز قدراتهن وتشجيعهن على المشاركة و تخصيص كوتا ادارية، ومساعدتهن في الحملات الانتخابية، واقترحت النساء في مجموعة المرح و جردس العبيد العديد من الفرص لتعزيز مشاركة النساء.

2.4 تحديات مشاركة المرأة :

برزت العديد من التحديات، ولعل أهمها ما أكدت عينة الدراسة بمجموعات النقاش البؤرية بمدينة بنغازي، حيث أكدت بعض المشاركات صعوبة التواصل فيما يخص العمل البلدي والتطوعي مع المجلس العسكري الذي تم تعيينه بدلاً عن المجلس البلدي، ولم يتم التقابل مع الحاكم العسكري رغم محاولات عدة (يجب أن يكون لديك معرفة بأحد أعضائه حتى تتمكن من التواصل معهم).

وفيما يلي أهم التحديات في مجموعتي المنطقة الشرقية (بنغازي و المرح و جردس العبيد):

- التهديدات الأمنية،
- التمييز النوعي و النظرة الدونية للمرأة،
- انعدام فرص التدريب ونقص التمويل،
- ثقة المرأة بقدراتها، ودعم النساء،
- مناصرة دعم وتمكين المرأة،
- المساواة بين القانون والشريعة، وانتشار الأفكار الدينية المتطرفة.
- الخوف من تشويه السمعة والعنف والنقد السلبي،
- المسؤوليات والضغط الاسرية وعدم تكافؤ علاقات القوة داخل الأسرة بين الرجل والمرأة.
- عدم معرفة المرأة بحقوقها القانونية والدستورية وافتقاد الخبرة في الشؤون العامة،
- افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة على المستوى المحلي والوطني،

جدول (9) نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البوذية (المنطقة الشرقية / بلدية بنغازي)

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • التهديدات الأمنية • العنف • التمييز النوعي • النظرة الدونية للمرأة • انعدام فرص التدريب ونقص التمويل • ثقة المرأة بقدراتها، ودعم النساء • مناصرة تمكين المرأة • المساواة بين القانون والشريعة • نقص الخبرة والمعرفة • الخوف من تشويه السمعة 	<ul style="list-style-type: none"> • الرغبة في التغيير • تخصيص كوتا للنساء بالمناصب القيادية • رفع قدرات النساء و تدريبهن وتأهيلهن • مراكز للنساء المعنفات وخط ساخن • خطط استثمارية ليكون هناك فرص عمل للشباب من الجنسين 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة تمثيل المرأة غير عادلة • التلاعب في صناديق الاقتراع • تعيين حاكم عسكري بديلاً للمجلس البلدي المنتخب • تغير مستوي المشاركة بعد 2013 بسبب التصيق الأمني • تشويه المجتمع المدني والتشكيك فيه • عدم وضوح برامج الاحزاب • تراجع الاعراف الإجتماعية التي تدعو الى إحترام المرأة • التهكم ضد المرأة في حال توليها أي منصب • التقليل الوظيفي وآثاره النفسية على المرأة، وهناك ظلم في تحديد سن التقاعد للمرأة مقارنة بالرجل • النظرة الدونية لبعض المهن مثل التمريض 	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في الانتخابات • زيادة مشاركة المرأة من 2011 الي غاية 2013 • إحترام للمرأة بعد الثورة في المؤسسات العامة رغم عدم استمراريته • كان هناك تواصل جيد مع المجلس البلدي السابق (قبل الحاكم العسكري) • المشاركة في المصالحة وبناء السلام • المشاركة المدينة والمبادرات المجتمعية والتوعية • حملات المناصرة لتمكين النساء • الاطلاع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالمرأة مثل السيداو وإعلان بكين 1995 و بقرار مجلس الأمن رقم 1325

-
- الرجال لا يسمحون للنساء
بإتخاذ القرارات ولا تصلح
لتولي أي منصب باعتبار
انهن أقل درجة من الرجال
 - التمييز في الوظائف
القيادية حتى لو كانت
المرأة مؤهلة تأهيلا عالياً
 - التمييز النوعي في
الحصول على الخدمات، و
انتشار الوساطة
والمحسوبية
 - التمييز ضد النساء غير
المحجبات
 - التحرش من قبل مدراء
العمل في القطاع العام،
والمرأة العاملة أكثر عرضة
للغف
 - انتشار الغف اللفظي
بالشوارع
 - الغف الجسدي
باليوت بسبب الأوضاع
الاقتصادية السيئة،
وانتشار الاكتئاب
 - تواجه النساء الناشطات
جميع أنواع الغف اللفظي
والجسدي والتهديد بالقتل
والتشويه
-

جدول (10) نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الشرقية / بلدية المرج و جردس العبيد)

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> • الأفكار الدينية التي انتشرت حديثاً 	<ul style="list-style-type: none"> • تغيير ثقافة الموظفين وتوعيتهم 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية غير عادلة 	<ul style="list-style-type: none"> • القبول المجتمعي لدور المرأة في بعض المهن مثل الخدمة الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> • التمييز في الحصول على الخدمة والعمل مقابل الذكور 	<ul style="list-style-type: none"> • توعية المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • التمييز النوعي في الحصول على تعليم متنوع 	<ul style="list-style-type: none"> • القبول المجتمعي لعمل المرأة وتوفير الدعم العائلي للمرأة العاملة
<ul style="list-style-type: none"> • النظرة الدونية للمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدة النساء على التوعية لأجل إزالة الصورة النمطية على المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم تقبل المجتمع لانخراط المرأة في بعض المجالات مثل الامنى و العسكري 	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في الانتخابات
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الضغوطات وحملات التشويه 	<ul style="list-style-type: none"> • تعديل التشريعات 	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة النظر في المواضيع التي تخص المرأة في الدستور 	<ul style="list-style-type: none"> • ترأس المرأة لمراكز لبعض الانتخاب
<ul style="list-style-type: none"> • المفاهيم الجديدة والهجمات المتطرفة ضد المرأة وتأرجح الأفكار 	<ul style="list-style-type: none"> • تدريب وبناء قدرات والتطوير وزيادة الخبرة 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف المشاركة في الأحزاب السياسية 	<ul style="list-style-type: none"> • إيمان المرأة بمؤهلاتها
<ul style="list-style-type: none"> • نظرة المجتمع المتدنية للمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • تخصيص كوتا في المناصب الإدارية 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم توفر الخبرات الكافية لتولي المناصب 	<ul style="list-style-type: none"> • الوعي بأهمية تمكين المرأة وتطويرها
<ul style="list-style-type: none"> • الصورة النمطية للمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير مواصلات عامة مخصصة للنساء 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف المشاركة المدنية 	<ul style="list-style-type: none"> • نزاهة التجربة الانتخابية
<ul style="list-style-type: none"> • عدم تكافؤ علاقات القوة داخل الأسرة بين الرجل والمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • تعديل المناهج الدراسية وإدخال مناهج تنبذ التمييز 	<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد صعوبة في التواصل مع المجلس البلدي 	<ul style="list-style-type: none"> • نيل بعض النساء لمراكز ومناصب قيادية
<ul style="list-style-type: none"> • المسؤولية الأسرية 	<ul style="list-style-type: none"> • التركيز على القيادات والكفاءات النسائية والاستفادة منهن لتطوير المجتمع 	<ul style="list-style-type: none"> • الدعم النسوي لتمكين النساء 	<ul style="list-style-type: none"> • تشبيك المجلس البلدي مع المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> • نقص التعليم وعدم كفايته 	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على تعزيز قدرات المرأة 		
<ul style="list-style-type: none"> • افتقاد الخبرة في الشؤون العامة 			
<ul style="list-style-type: none"> • عدم معرفة المرأة بحقوقها القانونية والدستورية 			

<ul style="list-style-type: none"> • افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة على المستوى المحلي والوطني 	<ul style="list-style-type: none"> • مساعدة النساء في الحملات الانتخابية • التوعية بأدوار المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في لجان المصالحة وبناء السلم ومشاركات في المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> • الخوف من العنف والانتقاد • تدني تقدير النساء ودعمهم لبعض 	<ul style="list-style-type: none"> • القيام بالمناظرات لتعزيز قدراتهم وتشجيعهم في عملية المشاركة 	<ul style="list-style-type: none"> • تغير نظرة المؤسسات العامة للمرأة
<ul style="list-style-type: none"> • الدين والشريعة تمنع من الاختلاط 	<ul style="list-style-type: none"> • إقامة حملات للتنديد بالعنف ضد المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • تطور المجال القانوني المتعلق بالمرأة

03 مشاركة المرأة على المستوى المحلي والوطني حسب موقف واتجاه عينة المجموعة الجنوبية:

سيتم في هذا الجزء من التقرير استعراض نتائج مجموعات النقاش البؤرية في المنطقة الجنوبية وتشمل بلديتي الشاطئ واليونيس، و كان عدد النساء المشاركات بها 11 سيدة، أما المجموعة البؤرية الثانية في المنطقة الجنوبية ببلدية سبها فعددهن 9 مشاركات، و فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها باستخدام التحليل الرباعي:

3.1 مواطن في القوة في مشاركة المرأة :

حسب ما جاء في نتائج التحليل الرباعي فأن الايجابيات التي اشارت اليها المشاركات في مجموعتي النقاش من المنطقة الجنوبية ؛ ان هناك دور مهم وفعال للنساء العاملات في سلك التعليم ، وهو مشاركة عظيمة- كما ذكرت احدى السيدات، في بناء وتأسيس الأجيال، وعن العمل مع زملاء الرجال تقول احدى المشاركات من بلدية سبها « زادت ثقتي بنفسى وبالطرف الآخر وأصبحت قادرة على اتخاذ القرار الصحيح على جميع الأصعدة » كما أن التحاق النساء بورش العمل والتدريبات عمل على تطوير وتنمية خبرات السيدات العاملات، أما عن تجربة انتخابات المجلس البلدي فقد شاركن جميعا فيها؛ وقد أشارت السيدات في عينة مجموعات النقاش من مدينة سبها إلى أن أسباب المشاركة في انتخابات الحكم المحلي تكمن في إعجابهن بتجربة الانتخابات بغض النظر عن سلبياتها.

وتكمن أهم معايير الانتخاب في الكفاءة والقدرة على العمل والخبرات و الوطنية والنزاهة، بينما الدوافع وراء المشاركة في الانتخابات من وجهة نظر بعض النساء المشاركات في مجموعات النقاش من منطقة الشاطئ واليونيس تتمثل في الرغبة في التغيير والتطوير. والبحث عن شخص لديه هدف واضح ورؤية واضحة وليس فقط لكونها امرأة.

كما أكدت مجموعة النقاش في بلدية سبها الشاطئ ان النساء فرضت نفسها داخل المجلس البلدي حتى بالتطوع، و تقديم التأهيل و التدريب، والتشبيك بين المنظمات المدنية، ودعم الاتحادات النسائية، وتوعية المرأة بالدستور و بالقوانين الداعمة له، و العمل على محو الأمية بين النساء، ايضاً من الاشياء الايجابية ان معظم المشاركات في مجموعتي النقاش بالجنوب الليبي يرون ان هناك نذرة في التمييز ضد النساء، وان هناك فرص للمرأة، وعدم تعرضهن للعنف، وان حرية الرأي ساهمت في دعم مشاركة المرأة بعد تغيير 2011، كما ان هناك سيدتين من المشاركات في بلدية سبها هن عضوات في حزبين سياسيين مختلفين، على عكس بلديتي الشاطئ و اليونيس، كما أكدت بعض النساء في كلا المجموعتين على انصاف المسودة المقترحة للدستور للمرأة، كما انهن جميعاً على وعي ودارية بالاتفاقيات والقرارات الدولية المتعلقة بالتمييز النوعي ومكافحته .

3.2 نقاط الضعف في مشاركة المرأة :

واهم نقاط الضعف و المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة من وجهة نظر مفردات العينة في المنطقة الجنوبية هو حصر المرأة في سلك التعليم والصحة بسبب الأوضاع الاجتماعية التي ترى ان التعليم يلائم المرأة وخاصة اذا كانت متزوجة، وكذلك اتفقت اغلب النساء المشاركات على ضعف تمثيل النساء في المجالس المحلية، بينما قلة منهن أكدن على معيار الكفاءة فتقول احدهن من مجموعة نقاش اليونيس والشاطئ أنه « ليس من الضروري وجود عدد من النساء لأنه ربما واحدة بإمكانها أن تشغل شغل ستة سيدات »، ولكن الانتخابات كما ادلت مجموعة بلدية سبها لم تكن حسب الكفاءات بل بحسب ماتفرره «المربوعة» (* المربوعة هي مكان اجتماعات الوجهاء واعيان القبائل).

واكدت المشاركات من بلدية سبها على ان هناك نظرة دونية للمرأة وقدراتها، ومحاربتها في تقلد المناصب، وتمييز الرجل بالدورات داخل وخارج ليبيا، وعدم ثقة الرجل بقدرات المرأة، أشارت السيدات في عينة مجموعات النقاش من مدينة سبها إلى أن هناك واسطة ومحاباة الى جانب التمييز نوعي وتمييز في الحصول على الخدمة والعمل مقابل الذكور حيث أن غالبية النساء تشتغل في قطاع التعليم، تقول احدي السيدات عن تجربتها في هذا الأمر « عند التخرج وتحصلي على وظيفة في الضمان ثم رفض مباشرة عملي من قبل أربعة موظفين من دون أي سبب »، وتقول اخرى ان تحملها « المسئولية يجبر الرجل على احترام المرأة» فكما اشارت النساء الى انه في كثير من الاحيان تعيق المرأة نفسها بسبب عدم الثقة في الذات، والخوف من المجتمع، كما اشارت المشاركات من بلدية سبها الى ان التفسير الخاطئ للدين يعيق مشاركة المرأة، والالتزامات الاسرية، ومواقف بعض الازواج الراضة لمشاركة المرأة والعادات والتقاليد السلبية.

و رغم إشارة السيدات المشاركات في مجموعات النقاش من منطقة الشاطئ و البوانيس تغير مستوى المشاركة بعد عام 2011 ألا انه يبدو جليا تدني مستوى مشاركتهن المدنية والعمل التطوعي و العضوية في الأحزاب السياسية، وذلك لعدم توفر أماكن لتواجد الأحزاب وانه ممنوع دخول أي حزب أو أي انتماء سياسي داخل المدارس الحكومية في المنطقة مما اعاق تواصل النساء مع الاحزاب، كما لم يتم التركيز على إشراك المرأة بالأحزاب بل اقتصر فقط على الرجال الذين بإمكانهم التواصل مع الاحزاب في مقارهم بمناطق ومدن اخرى، كما أشارت بعض المشاركات في نفس المجموعة الى أن هناك صعوبة في التواصل مع المجلس البلدي، كما أكدت بعض السيدات في عينة مجموعات النقاش من مدينة سبها أن نسبة الالتحاق باللجان محدودة بينما أكد الجميع على المشاركة المدنية على جميع المستويات. وأهم أسباب التخوف من المشاركة في الأحزاب عدم وجود قانون واضح ينظم الأحزاب وعدم المصادقية، وعن المساواة بين الجنسين أشارت السيدات في عينة مجموعات النقاش من مدينة سبها ان المساواة بين الجنسين غير مكفولة نتيجة للموروث الثقافي السلبي، كما يجب عدم ربط المساواة بالدين وإعطاء الحق إنسانيا حيث أن المجتمع يردع المرأة باسم الدين، كما أشارت السيدات في عينة مجموعات النقاش من مدينة سبها إلى أن هناك عنف معنوي ولفظي، كما ان انتشار السلاح والفوضى يزيد من نسبة تعرض المرأة للعنف، كما أكدت معظم النساء في عينة الدراسة من منطقة سبها أن المرأة العاملة لا تتعرض للعنف أكثر من غير العاملة، الا ان بعضهن اعربوا عن مخاوفهم من الاعتداءات الجسدية و الجنسية.

3.3 فرص تعزيز مشاركة المرأة :

أشارت عينة النساء من بلدية سبها إلى أهمية توعية المرأة و كذلك التوعية المجتمعية، وشددن على أن أولية عملية التدريب، ثم العمل على تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها، و تخصيص عدد أكثر من الحقائق السيادية لها ، و تتفق ايضاً أغلب السيدات المشاركات في مجموعة النقاش من بلديتي الشاطئ والبوانيس على أهمية التدريب، و التوعية والتثقيف، وبناء القدرات و صقل المهارات، و تخصيص كوتا في المناصب الإدارية، وتوفير مواصلات عامة مخصصة للنساء، وأكدن على أهمية تفقيه النساء بالدين حتى تستطيعن مواجهة من يفسر الدين تفسيراً خاطئاً للحجج عليهن ومنعهن من المشاركة، وانشاء اتحاد نسائي لتمكين النساء ودعمهن وتوعيتهن في شتى المجالات والتخصصات.

3.4 تحديات مشاركة المرأة :

- التحديات الأمنية (انتشار السلاح والفوضى الادارية).
- الصراعات و التوجهات السياسية .
- الصورة النمطية للمرأة الموروث الثقافي (العادات والتقاليد).
- المسؤوليات الأسرية والمجتمعية وعدم تكافؤ علاقات القوة داخل الأسرة بين الرجل والمرأة.
- ادماج النساء في مجالات تعليمية ومهنية متنوعة.
- نقص الخبرة في الشأن العام .
- المعرفة الحقوقية والقانونية للمرأة.
- افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة على المستوى المحلي والوطني.
- تدني تقدير النساء لذواتهن ودعمهن لبعضهن البعض .
- التفسير الخاطئ للدين.
- المساواة بين الشريعة والقانون.
- افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة على المستوى المحلي والوطني.

جدول (11) نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البوذية (المنطقة الجنوبية / بلدية سبها)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • ممارسة النساء لحقوقهن 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية غير عادلة 	<ul style="list-style-type: none"> • التمييز الايجابي للمرأة -الكوتا 	<ul style="list-style-type: none"> • التحديات الامنية وانتشار السلاح والفوضى
<ul style="list-style-type: none"> • خبرة في السلك التعليمي والتربية 	<ul style="list-style-type: none"> • التمييز في الحصول على الخدمة والعمل مقابل الذكور 	<ul style="list-style-type: none"> • التحالفات والتشبيك ودعمها 	<ul style="list-style-type: none"> • الصورة النمطية للمرأة
<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في ورش العمل والدورات التدريبية 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم المشاركة بشكل فعال في لجان المصالحة وبناء السلام 	<ul style="list-style-type: none"> • المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي 	<ul style="list-style-type: none"> • الموروث الثقافي (العادات والتقاليد)
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة من الخبرات المتنوعة في مجال العمل 	<ul style="list-style-type: none"> • واجبات النساء المطالبة بها أكثر من حقوق المستحقة 	<ul style="list-style-type: none"> • توعية المرأة بالقوانين الداعمة لها 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم تكافؤ علاقات القوة داخل الأسرة بين الرجل والمرأة
<ul style="list-style-type: none"> • عدم وجود تمييز في القوانين والتشريعات الوطنية ضد المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> • واجبنا المطالبة بها أكثر من حقوق المستحقة 	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على محو أمية النساء 	<ul style="list-style-type: none"> • المسؤولية الأسرية والاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> • المعرفة بالقوانين والاتفاقيات الدولية كالسيداو و قرار 1325 و اعلان بكين 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم ربط المساواة بالدين وإعطاء الحق إنسانياً 	<ul style="list-style-type: none"> • دسترة حقوق المرأة وتعديل القوانين 	<ul style="list-style-type: none"> • التنوع في التعليم والمهن
<ul style="list-style-type: none"> • المرأة العاملة اقل تعرضاً للعنف 	<ul style="list-style-type: none"> • قلة التثقيف والتوعية تحد من المشاركة الفعالة 	<ul style="list-style-type: none"> • التدريب والتأهيل وبناء قدرات 	<ul style="list-style-type: none"> • نقص الخبرة في الشأن العام
<ul style="list-style-type: none"> • توعية المرأة بحقوقها 	<ul style="list-style-type: none"> • سيطرة القبيلة وقصور اجهزة الدولة 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير مواصلات عامة مخصصة للنساء 	<ul style="list-style-type: none"> • المعرفة الحقوقية والقانونية للمرأة
<ul style="list-style-type: none"> • تأسيس شؤون المرأة في البلدية 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم مصداقية بعض المترشحين للانتخابات 	<ul style="list-style-type: none"> • افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة على المستوى المحلي والوطني 	<ul style="list-style-type: none"> • الخوف من العنف والانتقاد
<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة على جميع المستويات في الأنشطة المدنية 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم وجود قانون واضح ينظم الأحزاب 	<ul style="list-style-type: none"> • تدني تقدير النساء ودعمهن لبعض 	<ul style="list-style-type: none"> • الخوف من العنف والانتقاد
		<ul style="list-style-type: none"> • المساواة بين الشريعة والقانون 	

جدول (12) نتائج التحليل الرباعي سوات للمجموعة البؤرية (المنطقة الجنوبية / بلديتي الشاطئ والبوانيس)

التحديات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> التحديات الأمنية الصراعات و التوجهات السياسية الصورة النمطية للمرأة المسؤوليات الأسرية نقص التعليم وعدم كفايته نقص الخبرة في الشأن العام المعرفة الحقوقية والقانونية للمرأة افتقاد القدوة والنماذج القيادية النسائية الناجحة على المستوى المحلي والوطني الخوف من العنف والانتقاد تدني تقدير النساء ودعمهم لبعض المساواة بين الشريعة والقانون 	<ul style="list-style-type: none"> الحفاظ على الأمن تخصيص كوتا في المناصب الإدارية تعديل قوانين التدريب والتأهيل وبناء القدرات دعم وتمكين المرأة استهداف ربات البيوت توفير مواصلات عامة مخصصة للنساء الدورات التدريبية في مجال التوعية الدينية التخطيط والتواصل انشاء منتدى نسائي لسيدات الأعمال التركيز على شريحة الشباب/ات اليافعين/ات 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية غير عادلة الفرص المهنية مقتصرة على مجال التعليم فقط سلبية المرأة وتدني خبراتها المهنية صعوبة في التواصل مع المجلس البلدي قصور في تنفيذ مشاريع المجلس البلدي تدني مستوى المشاركة المدنية والعمل التطوعي و العضوية في الأحزاب السياسية غياب الرؤية الواضحة للأحزاب وعدم وجود آليات لاستقطاب النساء واشراكهن تعرض المرأة للعنف اللفظي والنفسي 	<ul style="list-style-type: none"> الرغبة في التغيير و الإيمان بالحاجة للتطوير الإيمان بأهمية مشاركة المرأة نذرة التمييز النوعي بالمنطقة الدور الفعال للمرأة العاملة في المؤسسات التعليمية. الدور الهام للخدمة الاجتماعية في المدارس المشاركة في لجان المصالحة وفض النزاعات بالمنطقة فرص العمل مكفولة وفرص الدراسة بالخارج للناث والذكور على السواء معرفة بالاتفاقيات والمعاهد الدولية اهتمام ومتابعة لمشروع الدستور الليبي والاطلاع على المسودة المقترحة

ثالثاً : نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح :

للتعرف على الاتجاه العام نحو مشاركة النساء في المناصب القيادية وصنع القرار على المستوى المحلي والوطني، والتحديات التي تواجه هذه المشاركة تم تصميم واستخدام استبيان لعينة بلغت 1000 مفردة، أهتم الاستبيان برصد مجموعة من المتغيرات الخلفية التي تسهم في تحديد معالم مجتمع العينة، والتعرف على التباين بين الأفراد في عدد من الخصائص والمتغيرات مثل « النوع ، منطقة البلدية، العمر، الحالة الزوجية، المستوى التعليمي، الحالة الوظيفية، كذلك مدى تأثير بعض تلك المتغيرات في اتجاهات أفراد العينة حول بعض القضايا الخاصة بالمرأة الليبية، ومشاركتها في الحكم، وذلك في شكلها التكراري البسيط مع الرسوم البيانية التوضيحية.

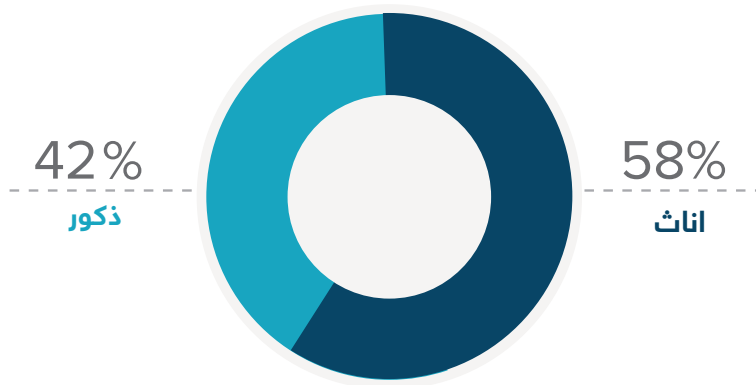
01 خصائص العينة :

1.1 توزيع العينة حسب متغير النوع :

حرص فريق التقرير على أن تكون العينة موزعة حسب النوع، وذلك لأهمية نتائج فروق البيانات بين الجنسين، بلغت نسبة الإناث المشاركات في المسح 58% مقابل 42% للذكور ، والجدول (13) يوضح هذا التوزيع .

العينة الكلية		النوع
النسبة	التكرارات	
42%	420	الذكور
58%	580	الإناث
100%	1000	المجموع

جدول (13) يوضح توزيع عينة المسح حسب متغير النوع



شكل (1) توزيع عينة المسح حسب متغير النوع

1.2 توزيع عينة المسح على البلديات حسب الأقاليم الجغرافية الثلاث (غرب - شرق - غرب)

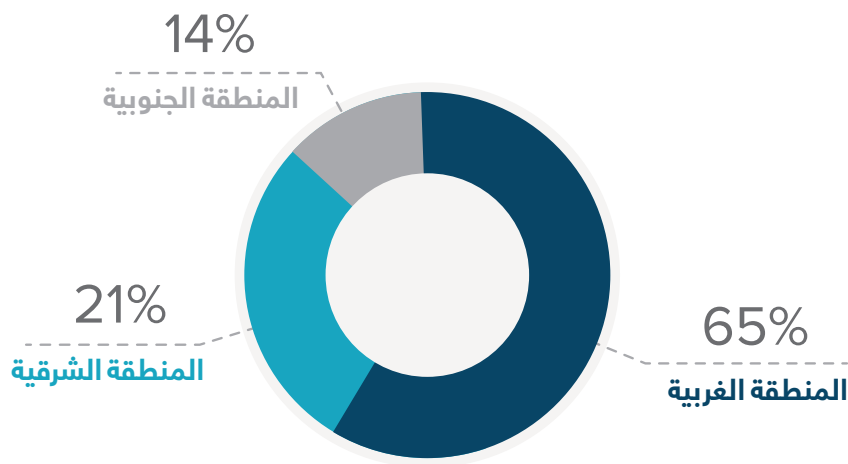
بلغت عدد البلديات التي شارك مواطنوها ومواطناتها في المسح 75 بلدية موزعة على الأقاليم الجغرافية الثلاثة: الغربية، والشرقية، والجنوبية، مع الإشارة إلى أن الظروف الأمنية التي تعيشها البلاد قد حددت المساحات الجغرافية التي غطاها الاستبيان.

العينة الكلية		البلديات
النسبة	التكرارات	
65%	654	المنطقة الغربية
21%	210	المنطقة الشرقية
14%	136	المنطقة الجنوبية
100%	1000	المجموع

جدول (14) يوضح توزيع عينة المسح على البلديات حسب الأقاليم

الجدول (14) يبين توزيع العينة حسب البلديات على مستوى ليبيا، حيث تم تصنيف البلديات حسب التوزيع الجغرافي للأقاليم الثلاث المتعارف عليها وهي الغربية والشرقية والجنوبية، وقد بلغت نسبة عينة المنطقة الغربية أعلى نسبة وهي 65% بينما انخفضت إلى 21% في المنطقة الشرقية، ولم تتعد نسبة 14% في المنطقة الجنوبية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التوزيع قد تحكم فيه الوضع الأمني في كل من المنطقة الشرقية والجنوبية مما ساهم في انخفاض نسبة العينة المشاركة مقارنة بالمنطقة الغربية.



شكل (2) توزيع عينة المسح حسب متغير البلديات

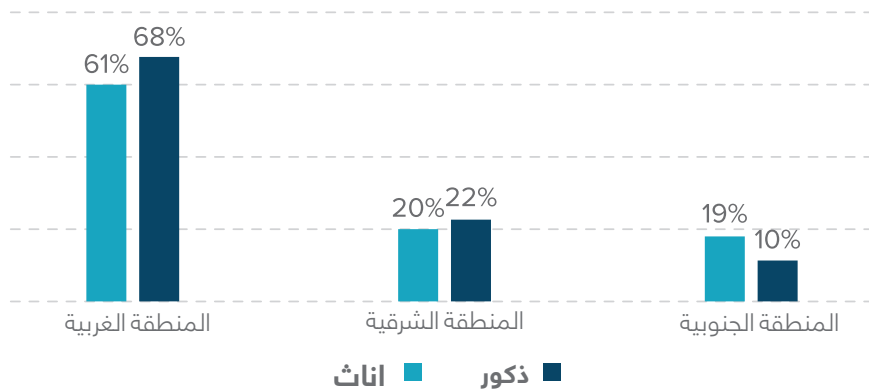
1.3 توزيع عينة المسح حسب متغير النوع و الأقاليم الجغرافية الثلاث(غرب - شرق - غرب)

حرص فريق التقرير على أن تكون العينة موزعة على كلا الجنسين حسب المناطق (الغربية- الشرقية- الجنوبية) الأمر الذي يساعد على القيام بإجراء بعض المقارنات فيما يخص الاتجاه نحو مشاركة المرأة الليبية في الحكم المحلي .

البلديات	الذكور		الإناث		العينة الكلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
المنطقة الغربية	61%	258	68%	396	65%	654
المنطقة الشرقية	20%	83	22%	127	21%	210
المنطقة الجنوبية	19%	79	10%	57	14%	136
المجموع	100.0%	420	100.0%	580	100.0%	1000

جدول (15) توزيع عينة المسح حسب النوع على الأقاليم الثلاث

من جدول (15) الذي يعرض توزيع مفردات العينة حسب البلديات نلاحظ ان المشاركين/ات في العينة من المنطقة الغربية قد سجلوا أعلى نسبة إذ بلغت 65% من إجمالي العينة، وسجلت مشاركة الإناث في المنطقة الغربية أيضاً أعلى نسبة إذ بلغت 68%، في حين جاءت نسبة الذكور من المنطقة الغربية 61% على التوالي، يليها المنطقة الشرقية فقد بلغت نسبة المشاركين/ات في العينة ما يعادل 21%، حيث بلغت نسبة الإناث مقارنة بالذكور 22% والذكور 20% على التوالي، في حين لم تتعد نسبة المشاركين/ات من المنطقة الجنوبية عن 14% من إجمالي أفراد العينة، وقد سجل المشاركون/ات من المنطقة الجنوبية أقل نسبة مشاركة وهي 14%، وقد بلغت نسبة الذكور 19%، وتعتبر نسبة الإناث من المنطقة الجنوبية أقل نسبة مشاركة وهي 10% فقط .



شكل (3) توزيع عينة المسح حسب النوع على الأقاليم الثلاث

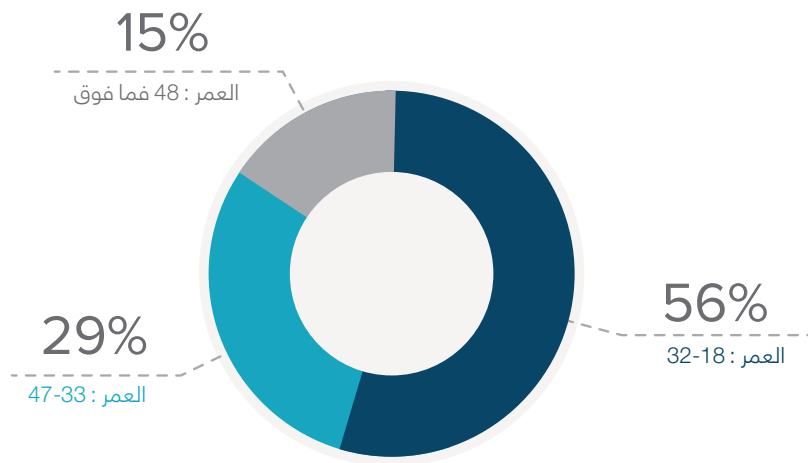
1.4 توزيع عينة المسح حسب متغير العمر :

يلاحظ من الجدول (16) والشكل البياني (4) أن الفئة العمرية الواقعة أعمارها ما بين (18-32) سنة بلغت أعلى نسبة إذ بلغت 56% من جملة مجتمع المسح ، وسجلت الفئة العمرية (33-47) نسبة 29% ، مما يشير الى أن أكثر من نصف العينة هم من فئة الشباب/ات، في حين كانت نسبة المشاركين/ات من العمر 48 فما فوق نسبة 14% فقط ، مما يؤكد ان العينة عينة شابة بنسبة أكثر من 80% .

العمر	الذكور		الإناث		العينة الكلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
32 - 18	43%	181	66%	381	56%	562
47 - 33	35%	148	24%	140	29%	288
48 فما فوق	22%	91	10%	59	15%	150
المجموع	100.0%	420	100.0%	580	100.0%	1000

جدول رقم (16) يوضح توزيع عينة المسح حسب النوع على متغير العمر

في الفئة العمرية (18-32) سنة سجلت الاناث المشاركات في المسح أعلى نسبة وهي 66% ، في حين بلغت نسبة الذكور 43% ، أما الفئة العمرية (33-47) سنة فقد بلغت نسبتها من مجتمع العينة ما يعادل 29% ، وبلغت نسبة الذكور فيها ما يعادل 35% في حين كانت نسبة مشاركة الاناث 24% ، ولقد أخذت الفئة العمرية (48 فما فوق) ما يعادل 15% حيث بلغت نسبة الذكور فيها 22% مقارنة بالاناث 10% على التوالي .



شكل (4) توزيع عينة المسح حسب متغير العمر

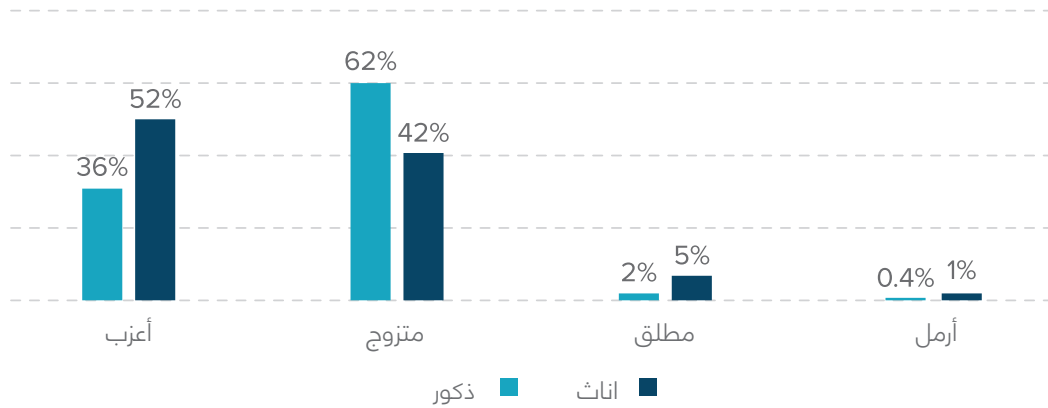
1.5 توزيع عينة المسح حسب متغير الحالة الزوجية :

من خلال تحليل بيانات المسح اتضح ان 50% من العينة متزوجون/ات، وأن نسبة الذكور المتزوجين 62% وهي أعلى من نسبة الإناث المتزوجات 42%، في مقابل ذلك بلغت نسبة من لم يسبق لهم الزواج 45% من مجمل مفردات العينة .

العينة الكلية		الإناث		الذكور		الحالة الإجتماعية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
45%	453	52%	301	36%	152	أعزب
50%	502	42%	243	62%	259	متزوج
4%	36	5%	29	2%	7	مطلق
1%	9	1%	7	0.4%	2	أرمل
100.0%	1000	100.0%	580	100.0%	420	المجموع

جدول (17) يوضح توزيع عينة المسح حسب متغير الحالة الزوجية

ومن الجدول رقم (17) نلاحظ أن نسبة 52% من الاناث كن عزباوات، أما نسبة الذكور العزاب فكانت 36% من مجمل أفراد العينة، في حين لم تتعد نسبة المطلقين والأرامل عن 5%.



شكل (5) توزيع عينة المسح حسب متغير الحالة الاجتماعية

1.6 توزيع عينة المسح حسب متغير المستوى التعليمي

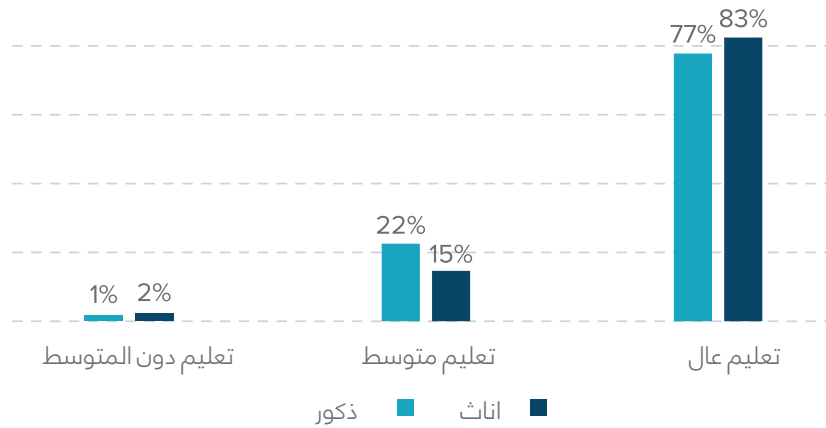
يلاحظ من الجدول رقم (18) انخفاض نسبة المتعلمون تعليماً دون المتوسط في عينة المسح والتي تشمل المتعلمين تعليماً ابتدائياً وإعدادياً وحتى من يقرأ أو يكتب إذ بلغت 1% فقط وذلك يشير إلى أن هناك ارتفاع ملموس في نسبة التعليم اجمالاً في المجتمع الليبي وانخفاض نسبة الأمية بدرجة كبيرة جداً.

المستوى التعليمي		الذكور		الإناث		العينة الكلية	
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
تعليم دون المتوسط*	5	1%	10	2%	15	1%	15
تعليم متوسط**	91	22%	86	15%	177	18%	177
تعليم عال***	324	77%	484	83%	808	81%	808
المجموع	420	100.0%	580	100.0%	1000	100.0%	1000

جدول (18) يوضح توزيع عينة المسح حسب متغير المستوى التعليمي

* تعليم دون المتوسط يضم : (من يقرأ ويكتب فقط والمتعلمون تعليماً ابتدائياً وإعدادياً)
 ** التعليم متوسط يضم : (المتعلمون تعليماً ثانوياً وتعليماً متوسطاً بالإضافة إلى معهد إعداد المعلمين)
 ***التعليم العالي يضم : (المتعلمون على تعليم معهد العالي وتعليماً جامعياً وما فوق الجامعي)

وفي مقابل ذلك بلغت نسبة المتعلمين تعليماً متوسطاً 18%، في حين زادت نسبة المتعلمين تعليماً عالٍ 81% من مجمل أفراد مجتمع الدراسة، أي أن العينة متعلمة تعليم متوسط إلى عالي بنسبة 99%، والشكل البياني الآتي رقم (6) يبين ذلك .



شكل (6) توزيع عينة المسح حسب متغير المستوى التعليمي

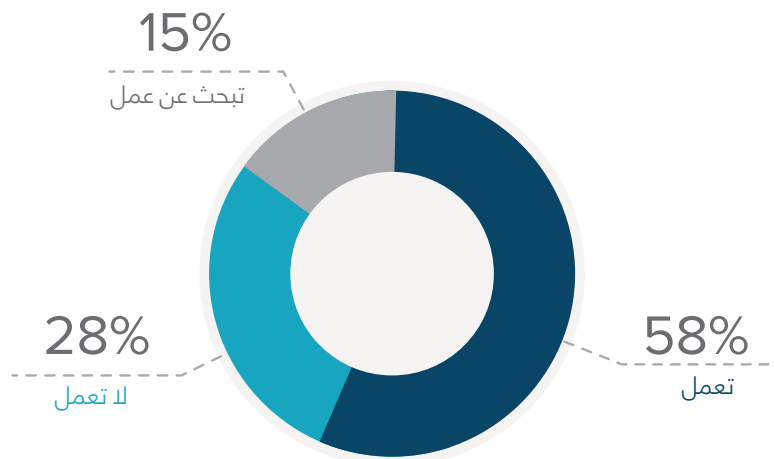
1.7 توزيع عينة المسح حسب متغير الحالة الوظيفية :

يلاحظ من الجدول (19) والشكل المرفق به ان نسبة العاملين اقتصادياً بلغت 57% من إجمالي مفردات العينة، و أن نسبة الذكور العاملون أعلى من نسبة الإناث، حيث بلغت لدى الذكور 70%، وعند الإناث 48%، و في الوقت الذي بلغت فيه نسبة غير العاملين اقتصادياً ما يعادل 28% من مجمل العينة.

العينة الكلية		الإناث		الذكور		الوظيفة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
57%	572	48%	277	70%	295	تعمل
28%	280	35%	201	19%	79	لا تعمل
15%	148	17%	102	11%	46	تبحث عن عمل
100.0%	1000	100.0%	580	100.0%	420	المجموع

جدول (19) يوضح توزيع عينة المسح حسب متغير الحالة الوظيفية

ونلاحظ هنا أن نسبة الإناث غير العاملات اقتصادياً أعلى من الذكور غير العاملين اقتصادياً حيث بلغت 35% لدى الإناث و 19% لدى الذكور من مجمل أفراد العينة، في حين لم تتعد نسبة الباحثين عن عمل 15% من إجمالي مفردات الدراسة.

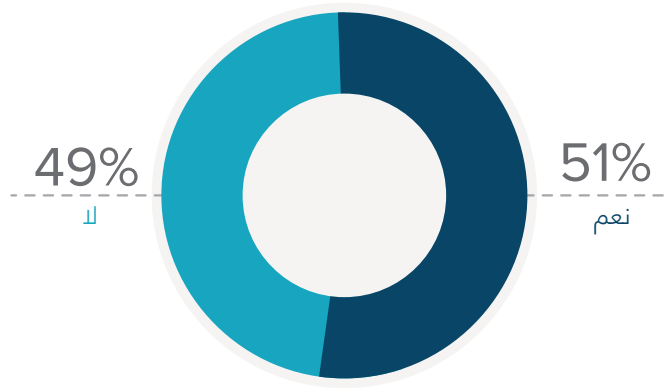


شكل (7) يوضح توزيع عينة المسح حسب متغير الحالة الوظيفية

02 مشاركة المرأة الليبية على المستوى المحلي والوطني حسب مواقف واتجاهات عينة المسح

2.1 المشاركة في انتخابات المجالس البلدية :

بالنسبة للعينة الكلية تبين من خلال الشكل البياني (8) أن ما يزيد عن نصف العينة بنسبة 1% فقط، قد شاركوا في العملية الانتخابية للمجالس البلدية، كما ان نسبة المشاركة عند الذكور تزيد عن نسبة مشاركة الاناث ب 10%.



شكل (8) يوضح توزيع بيانات العينة الكلية حسب المشاركة في انتخابات المجالس البلدية

2.1.1 توزيع بيانات عينة المسح عن المشاركة في انتخابات المجالس البلدية حسب متغير النوع:

اظهرت نتائج تحليل البيانات ان متغير النوع ليس له ارتباط واضح بالمشاركة او عدمها، فأجمالاً المشاركة لم تكن في المستوى المطلوب، وهذا ما سجلته احصاءات اللجنة المركزية للانتخابات فأجمالي المسجلين في سجل الناخبين بلغ مليون وثلاثمئة الف ناخب/ة، سبعمئة الف عدد المسجلين الذكور، و ستمئة الف عدد المسجلات الاناث، وهذه النسبة لا تختلف كثيرا عن نتائج هذا التقرير، حيث بلغت نسبة الرجال المشاركون في الانتخابات 57% في عينة الذكور، ولم تتعد نسبة النساء 74% في عينة النساء لوحدها .

الإجابة	الذكور		الإناث		العينة الكلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
نعم	57%	240	47%	274	51%	514
لا	43%	180	53%	306	49%	486
المجموع	100.0%	420	100.0%	580	100.0%	1000

جدول (20) يوضح توزيع بيانات عينة المسح عن المشاركة في انتخابات المجالس البلدية حسب النوع

كما يلاحظ من بيانات الجدول (20) أن نسبة الإناث اللاتي لم يشاركن في العملية الانتخابية للمجالس البلدية أعلى من نسبة الذكور حيث بلغت 53% لدى الإناث، و43% لدى الذكور من مجمل أفراد العينة الكلية.

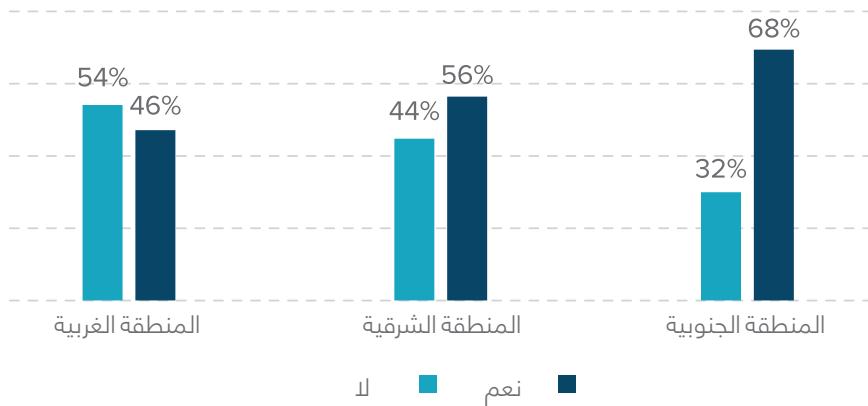
2.1.2 توزيع بيانات عينة المسح عن المشاركة في انتخابات المجالس البلدية حسب متغير البلديات :

من خلال توزيع بيانات المشاركة حسب البلديات (الغربية ، الشرقية، الجنوبية) حسب الجدول (21) والشكل البياني (9) أتضح ان أكثر نسبة مشاركة على مستوى البلديات كانت لعينة المنطقة الجنوبية ونسبة 68%، تليها المنطقة الشرقية ونسبة بلغت 56%، في حين لم تتجاوز نسبة المشاركة لعينة المنطقة الغربية النصف إذ بلغت نسبة 46% فقط .

الإجابة	المنطقة الغربية		المنطقة الشرقية		المنطقة الجنوبية		العينة الكلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
نعم	46%	304	56%	117	68%	93	51%	514
لا	54%	350	44%	93	32%	43	49%	486
المجموع	100%	654	100%	210	100%	136	100%	1000

جدول (21) يوضح توزيع بيانات المشاركة في انتخابات المجالس البلدية حسب متغير البلديات

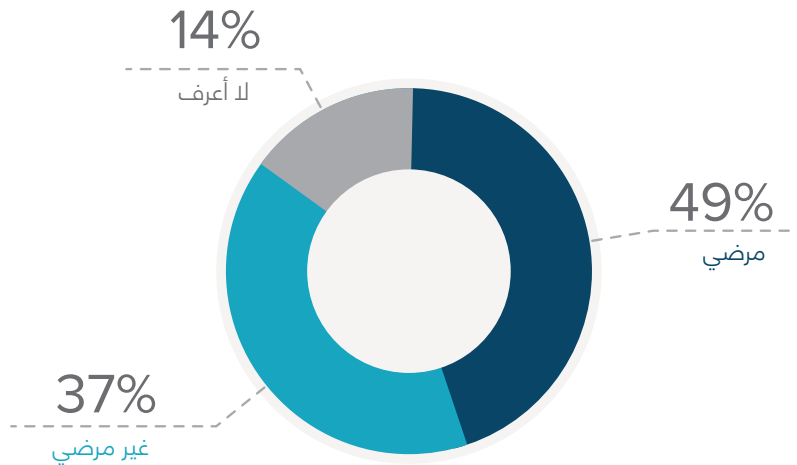
نسب هذه المشاركة قريبة جدا من نتائج المجموعات البؤرية، حيث بررت النساء المشاركات في مجموعات النقاش ذلك بأن مخرجات انتخابات 2012 للمؤتمر الوطني كانت لها تأثير سلبي عن تجربة الانتخابات، الى جانب اسباب اخرى (انظر نتائج المجموعات البؤرية) .



شكل (9) يوضح توزيع بيانات المشاركة في العملية الانتخابية حسب البلديات

2.2 تمثيل المرأة في المجالس البلدية :

اقتصرت حصة النساء في المجالس البلدية على مقعد واحد مخصص مقابل ستة مقاعد للانتخاب العام حسب ما قرره قانون (59)، وحيث ان النساء لم تضمن الفوز على المقعد العام؛ فتنافسن على مقعد المرأة فقط وبنسب قليلة على مستوى كل بلديات، ومن خلال دراسة الحالة مع عضوات من المجالس البلدية وجدنا ان المنافسات على مقعد المرأة لم تتعد نسبتهم من 1 الى 4 مترشحة فقط، وحسب المعلومات فإن هناك من فازت بالمقعد بدون أن تكون هناك أي منافسة لها.



شكل (10) يوضح توزيع بيانات رضا العينة الكلية عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية

من بيانات الشكل البياني (10) اتضح أن أقل من نصف العينة الكلية عن رضاهم لتمثيل المرأة في المجالس البلدية إذ بلغت نسبة (49%) فقط، 37% غير راضية عن نسبة تمثيل المرأة في الحكم المحلي، بينما (14%) لم تعبر عن موقفها .

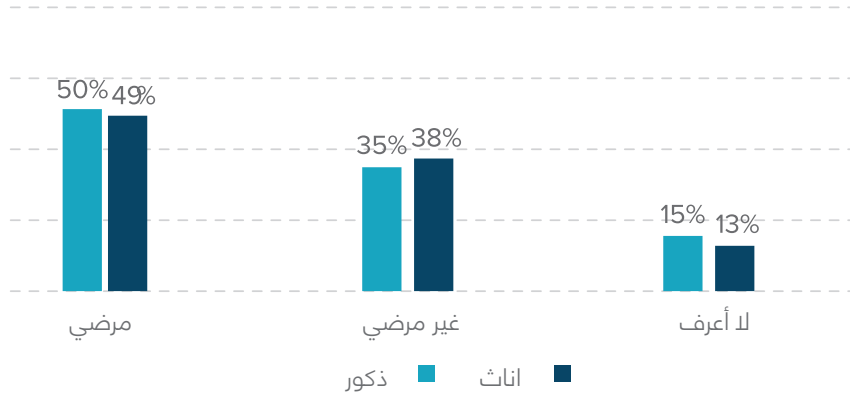
2.2.1 توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب متغير النوع:

تبين من خلال الجدول (22) أن نسبة رضا عينة الذكور عن حصة النساء في المجالس البلدية بلغت 50% أي نصف عينة الرجال المشاركين في المسح، وهي نسبة لا تزيد الا بنسبة 1% بالنسبة للنساء المشاركات في المسح.

العينة الكلية		الإناث		الذكور		الإجابة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
49%	492	49%	281	50%	211	مرضي
37%	369	38%	223	35%	146	غير مرضي
14%	139	13%	76	15%	63	لا أعرف
100.0%	1000	100.0%	580	100.0%	420	المجموع

جدول (22) يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب النوع

ان الاتجاه نحو تمثيل النساء وأهمية مشاركتهن في الحكم المحلي لا تختلف فيه الاناث عن الذكور، وهذا ما يؤكد انها مسألة مجتمعية يشارك فيها الجميع (ذكوراً واناث) ولا يتحمل فيها الرجال لوحدهم كامل المسؤولية، كما يلاحظ من الشكل (10) ان نسبة 15% من الذكور لم تحدد درجة رضاها عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية، في حين بلغت نسبة الاناث اللاتي لم تحدد موقفها 13% .



شكل (11) يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب النوع

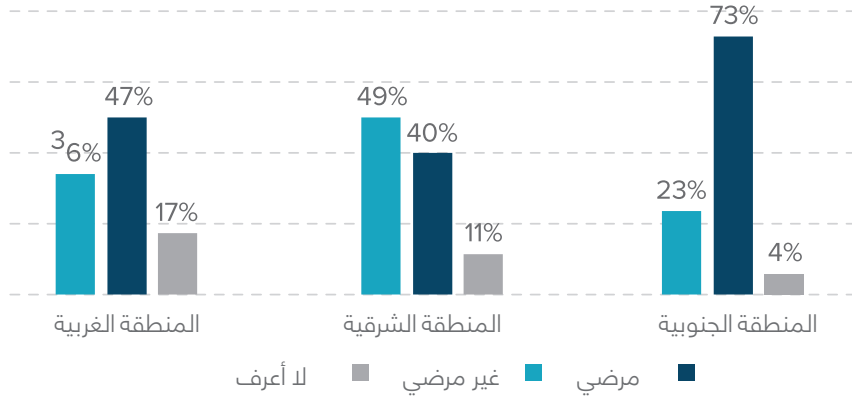
2.2.2 توزيع رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب متغير البلديات:

أظهرت نتائج تحليل البيانات ان أعلى درجة رضا عن تمثيل مشاركة المرأة في الحكم المحلي قد سجلت لصالح بلديات المنطقة الجنوبية بنسبة 73% مقارنة ببلديات المنطقتين الغربية والشرقية، حيث تقاربت درجة الرضا لبلديات كلا المنطقتين ما بين 47% لبلديات المنطقة الغربية الى 40% لبلديات المنطقة الشرقية على التوالي.

الإجابة	المنطقة الغربية		المنطقة الشرقية		المنطقة الجنوبية		العينة الكلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
مرضي	47%	309	40%	84	73%	99	49%	492
غير مرضي	36%	236	49%	102	23%	31	37%	369
غير مرضي	17%	109	11%	24	4%	6	14%	139
المجموع	100%	654	100%	210	100%	136	100%	1000

جدول (23) يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المجالس البلدية حسب البلديات

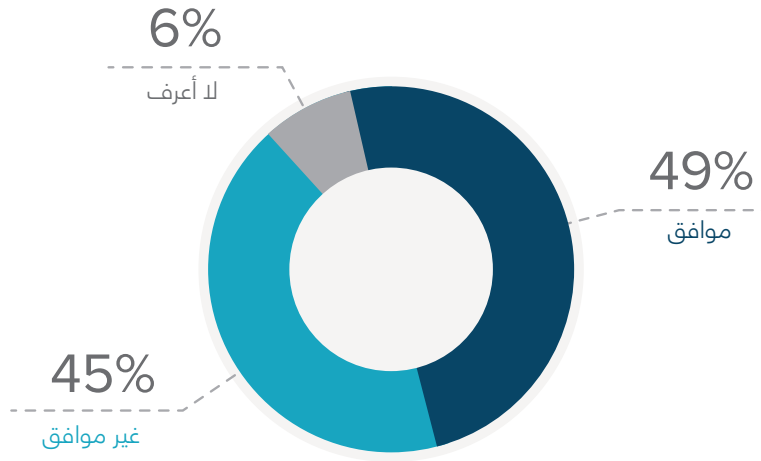
كما يلاحظ من جدول (23) أن بلديات المنطقة الشرقية قد سجلت أكثر نسبة عدم رضا عن درجة تمثيل المرأة وبنسبة قاربت نصف عينتها 49%، في حين لم تتعد نسبة لم يجيبوا عن السؤال للعينة الكلية 14%، بلغت نسبتها عن بلديات المنطقة الغربية 17% و 11% لبلديات المنطقة الشرقية، و فقط 4% لبلديات المنطقة الجنوبية.



شكل (12) يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة بالمجالس البلدية حسب البلديات

2.3 المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية :

الشكل البياني (13) يوضح لنا مدى موقف العينة الكلية من المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية، حيث اعرب اقل من نصف العينة عن موافقتهم على انه هناك تحسن في المشاركة السياسية للمرأة وبنسبة 49%، في حين نجد ان 15% هي نسبة كلا من الغير موافقين على حدوث تحسن في تلك المشاركة، و من امتنع عن الاجابة .



شكل (13) توزيع بيانات رضا العينة الكلية عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس السنوات الماضية

2.3.1 توزيع رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة (خلال الخمس سنوات) حسب متغير النوع:

العينة الكلية		الإناث		الذكور		الإجابة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
49%	488	50%	289	47%	199	تحسن
45%	448	43%	248	48%	200	لم يتحسن
6%	64	7%	43	5%	21	لا أعرف
100.0%	1000	100.0%	580	100.0%	420	المجموع

جدول (24) يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة في الخمس السنوات الماضية حسب متغير النوع

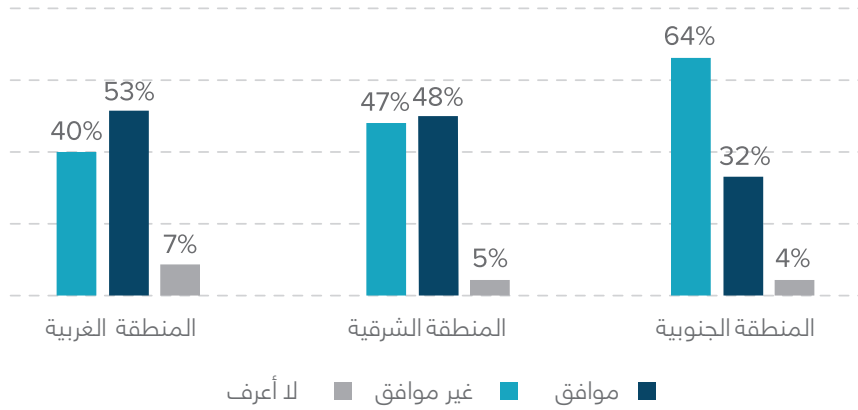
من الجدول السابق (24) يلاحظ تقارب نسب موافقة عينة الإناث و عينة الذكور على ان هناك تحسناً للمشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الأخيرة ، حيث بلغت نسبة الإناث 50، ونسبة 47% للذكور، كما تبين من خلال عرض نتائج التحليل ان نسبة من لم يعبر عن موقفه كانت 13% تجمع الإناث والذكور.

2.3.2 توزيع بيانات رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية حسب متغير البلديات:

العينة الكلية	المنطقة الجنوبية		المنطقة الشرقية		المنطقة الغربية		الإجابة	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
49%	488	32%	43	48%	100	53%	345	تحسن
45%	448	64%	87	47%	99	40%	262	لم يتحسن
6%	64	4%	6	5%	11	7%	47	لا أعرف
100%	1000	100%	136	100%	210	100%	654	المجموع

جدول (25) توزيع بيانات رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية حسب متغير البلديات

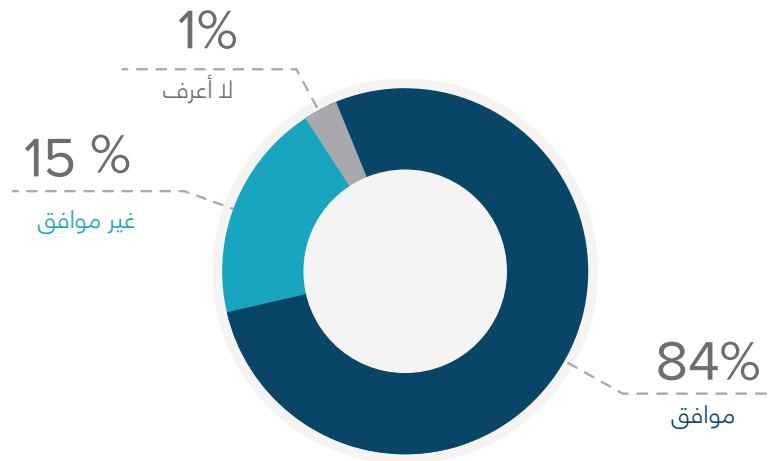
يلاحظ من الجدول (25) والشكل البياني (14) ان بلديات المنطقة الغربية قد سجلت أعلى نسبة موافقة على تحسن مشاركة المرأة خلال السنوات الخمس الأخيرة 53%، وتليها بلديات المنطقة الشرقية إذ بلغت نسبة موافقتهم 48%، في حين نجد ان بلديات المنطقة الجنوبية لا ترى ان هناك تحسن في المشاركة السياسية للمرأة بنسبة تجاوزت نصف العينة 64%.



شكل (14) توزيع بيانات رضا عينة المسح عن المشاركة السياسية للمرأة خلال الخمس سنوات الماضية حسب البلديات

2.4 حق المرأة في تقلد مناصب قيادية في الدولة على المستوى الوطني:

من الشكل البياني (15) يتضح أن نسبة 84% من العينة الكلية توافق وتؤكد على حق المرأة في تقلد مناصب قيادية في الدولة على المستوى الوطني، بينما نسبة 16% فقط تضم الغير موافقين على ان تتقلد المرأة مناصب قيادية، وهذا يدل على ان هناك اتجاه ايجابي كبير نحو هذا الحق وبصفة عامة دون تخصيص لمناصب محددة.



شكل (15) يبين توزيع بيانات اتجاه العينة الكلية حول حق المرأة في تقلد مناصب قيادية

2.4.1 توزيع بيانات اتجاه العينة حول حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير النوع:

من الجدول (26) يتضح ان هناك اتجاه ايجابي الى حد كبير نحو موافقة ورضا كلا العينتان الذكور والاناث على انه من حق المرأة ان تتولى مناصب قيادية وبدون تخصيص .

العينة الكلية		الإناث		الذكور		الإجابة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
84%	838	91%	525	75%	313	موافق
15%	146	8%	46	24%	100	غير موافق
1%	16	1%	9	1%	7	لا أعرف
100.0%	1000	100.0%	580	100.0%	420	المجموع

جدول (26) يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح حول حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير النوع

حيث وافقت نسبة كبيرة من عينة الاناث بلغت 91% على انه من حق المرأة تولي مناصب قيادية ، بينما وصلت نسبة موافقة الذكور على نفس الحق الى 75% ، وهذا اتجاه ايجابي الى حد كبير .

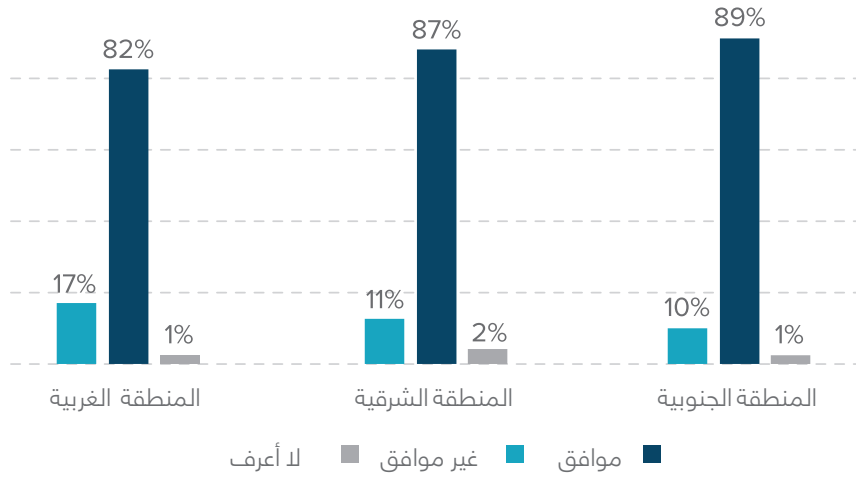
2.4.2 توزيع اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير البلديات :

دلت نتائج تحليل البيانات، كما في الجدول (27) على ان بلديات المنطقة الجنوبية وبلديات المنطقة الشرقية قد سجلتا اعلى نسبة موافقة على حق المرأة في تقلد مناصب قيادية وبنسبة مئوية وصلت الى 89% للجنوبية ، وتليها على التوالي بلديات المنطقة الشرقية وبنسبة 87% ، في حين لم تتعد نسبة موافقة بلديات المنطقة الغربية عنهما كثيراً فسجلت نسبة 82% .

العينة الكلية		المنطقة الجنوبية		المنطقة الشرقية		المنطقة الغربية		الإجابة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
84%	838	89%	121	87%	181	82%	536	موافق
14%	146	10%	14	11%	24	17%	108	غير موافق
2%	16	1%	1	2%	5	1%	10	لا أعرف
100%	1000	100%	136	100%	210	100%	654	المجموع

جدول (27) يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في تقلد مناصب قيادية حسب متغير البلديات

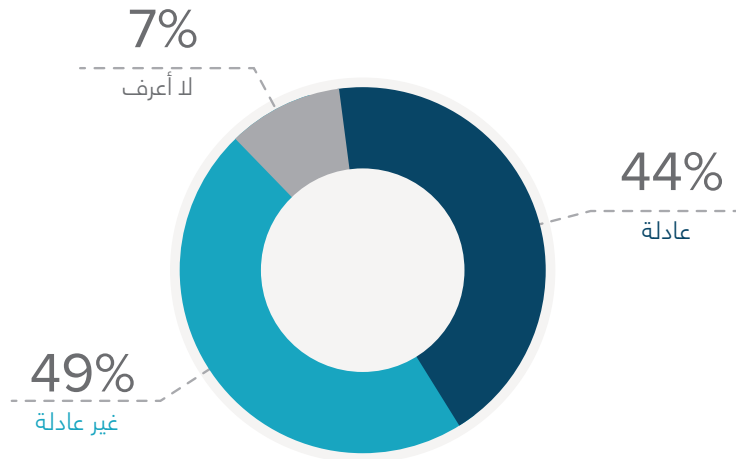
عند تأمل الرسم البياني لتوزيع اتجاهات العينة نحو تقلد المرأة لمناصب قيادية في الدولة ان هناك اتجاه ايجابي كبير نحو مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار على المستوى الوطني .



شكل (16) يبين توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في تقلد مناصب قيادية في الدولة حسب متغير البلديات

2.5 تمثيل المرأة في المناصب القيادية على المستوى الوطني :

المرأة الليبية لا تختلف كثيراً عن المرأة العربية اجمالاً في تدني نسبة تمثيلها في المناصب القيادية، وحصر تواجدتها في مناصب ذات تخصصات محددة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنذ 2011 فان نصيب المرأة في الحكومات المتعاقبة لم يتجاوز الوزارة الواحدة الى الوزارتين فقط، اما نسبة تمثيلها في المؤتمر الوطني فكانت 16.5%، وبلغت نسبة تمثيلها في البرلمان 16%، أما الهيئة التأسيسية للصياغة الدستور فلم تتعد نسبة 6%، بسؤال عينة المسح عن ان كان تمثيل المرأة الليبية في المناصب القيادية كافياً وعادلاً، أكدت نسبة 44% بانها غير عادلة وليست بكافية، في حين ترى نسبة 49% ان هذا التمثيل غير عادل أنظر الشكل البياني (17).



شكل (17) يبين توزيع بيانات درجة رضا العينة الكلية عن مشاركة المرأة في تولي المناصب القيادية

2.5.1 توزيع رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المناصب القيادية على المستوى الوطني حسب متغير النوع

بمشاهدة توزيع الفروقات بين الذكور والاناث كما في الجدول (28) يتضح ان نسبة 47% من الاناث ترى ان تمثيل المرأة عادل وكافي وهي اعلى من نسبة الذكور الذين يرون ان هذا التمثيل غير عادل وبنسبة وصلت الى نسبة 54% على مستوى عينة الذكور .

الإجابة		الذكور		الإناث		العينة الكلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
تمثيل عادل	40%	168	47%	272	44%	440	
تمثيل غير عادل	54%	226	46%	267	49%	493	
لا أعرف	6%	26	7%	41	7%	67	
المجموع	100.0%	420	100.0%	580	100.0%	1000	

جدول (28) يوضح توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المناصب القيادية حسب متغير النوع

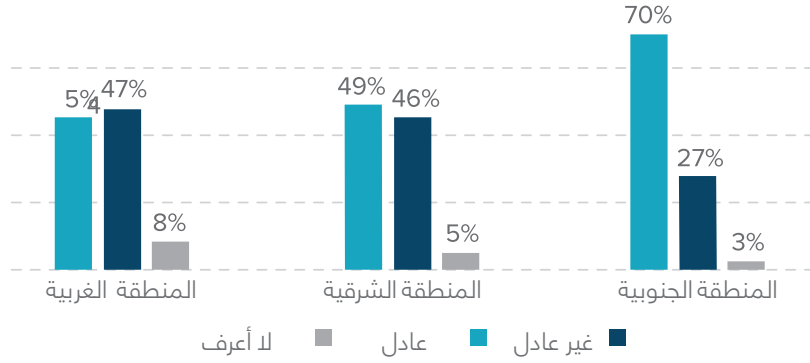
2.5.2 توزيع رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المناصب القيادية على المستوى الوطني حسب متغير البلديات:

تبين من خلال الجدول (29) الذي يبين توزيع بيانات المسح الواردة حسب البلديات ان المشاركين/ات في المسح من بلديات المنطقة الجنوبية هم/ن أكثر انحيازاً للمرأة ولحقها في التمثيل العادل اذ بلغت نسبة عدم الرضا عن هذا التمثيل المتدني الى 70% على مستوى الجنوب .

الإجابة		المنطقة الغربية		المنطقة الشرقية		المنطقة الجنوبية		العينة الكلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
عادل	47%	307	46%	96	27%	37	44%	440	PERC
غير عادل	45%	296	49%	102	70%	95	49%	493	FRQ
لا أعرف	8%	51	5%	12	3%	4	7%	67	PERC
المجموع	100%	654	100%	210	100%	136	100%	1000	FRQ

جدول (29) توزيع بيانات رضا عينة المسح عن تمثيل المرأة في المناصب القيادية حسب متغير البلديات

اما بلديات المنطقة الشرقية فقد بلغت نسبة عدم الرضا عن تمثيل المرأة في المناصب القيادية 49% على مستوى بلديات الشرق، وهذه النسبة لا تبتعد كثيراً عن نتائج تحليل بيانات المنطقة الغربية والتي سجلت نسبة 45% على مستوى البلديات الغربية .



شكل (18) يبين توزيع بيانات رضا العينة عن مشاركة المرأة في تولي مناصب قيادية على المستوى الوطني حسب البلديات

03 المحددات والعوائق الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة حسب عينة المسح :

3.1 الاتجاه المجتمعي نحو حق المرأة في المشاركة :

3.1.1 توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في المشاركة حسب متغير النوع:

الفقرات	الذكور			الإناث			العينة الكلية		
	موافق	غير موافق	لا أعرف	موافق	غير موافق	لا أعرف	موافق	غير موافق	لا أعرف
حق المرأة التعليم بجميع مراحلها	418	2	-	575	2	3	993	4	3
	99.5%	0.5%		99.2%	0.3%	0.5%	99.3%	0.4%	0.3%
للمرأة الحق في العمل على قدم المساواة مع الرجل	367	52	1	514	60	6	881	112	7
	87.4%	12.4%	0.2%	89%	10%	1%	88%	11%	1%
للمرأة حق في مزايا العمل نفسها مثل الرجل (ساعات الدوام، السفر، التدريب، العلاوات)	314	104	2	512	62	6	826	166	8
	75%	24.5%	0.5%	88%	11%	1%	82%	16%	1%

26	288	686	25	130	425	1	158	261	للمرأة الحق في العمل السياسي على قدم المساواة مع الرجل
2.6%	28.8%	68.8%	4.3%	22,4%	73.3%	0.2%	37.6%	62.2%	
29	495	476	24	218	338	5	277	138	للمرأة الحق في تولي وظيفة قاضية
3%	49%	48%	4%	38%	58%	1%	66%	33%	
9	111	880	6	33	541	3	78	339	للمرأة الحق في تولي منصب وزيرة
1%	11%	88%	1%	6%	93%	1%	18%	81%	
30	641	32	24	290	266	6	315	63	للمرأة الحق في تولي منصب رئيس دولة
3%	64%	9.33%	4%	50%	46%	1%	84%	15%	

جدول (30) توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في المشاركة حسب متغير النوع:

أظهرت بيانات العينة الكلية كما جاء في الجدول (30) أن هناك اتجاه قوي جداً نحو حق المرأة في التعليم وبجميع مراحلها، وبنسبة عالية وصلت إلى 99.3%، وقد بلغت نسبة اتجاه الذكور نحو حق التعليم للمرأة 99.5%، و سجلت الإناث نسبة موافقة قدرت ب 99.2% على التوالي، و ارتفعت أيضاً نسبة من وافق على فقرة « للمرأة الحق في العمل على قدم المساواة مع الرجل » حيث بلغت نسبتهم 88% من إجمالي العينة الكلية، وارتفعت قليلاً عند الإناث 89% مقابل 87.4% لعينة الذكور.

سجلت العينة الكلية نسبة الموافقة العالية قدرت ب 88% عن فقرة «من حق المرأة في تولي منصب وزيرة»، وارتفعت درجة اتجاه الإناث عن الذكور حيث بلغت نسبة الإناث 39% وسجل الذكور نسبة 81%، وتليها في درجة الموافقة فقرة: « للمرأة الحق في مزايا العمل نفسها مثل الرجل (ساعات الدوام- السفر- التدريب- العلاوات)» فبلغت نسبة موافقة العينة الكلية 82% من إجمالي العينة، تحصت فيها الإناث على نسبة موافقة بلغت 88%، أما نسبة موافقة الذكور على هذا الحق فبلغت نسبة 75%.

بلغت نسبة من يوافق على فقرة « للمرأة الحق في العمل السياسي على قدم المساواة مع الرجل » 68.8% من إجمالي العينة الكلية، و ارتفعت نسبة موافقة الإناث إلى 73.3%، عن نسبة موافقة الذكور 62.2% .

بالرغم من النسب العالية للعينة الكلية وللعينات الفرعية (ذكور وإناث) لموقفها من تولي المرأة مناصب قيادية إلا أن هناك اتجاه ضعيف جداً مقارنة بباقي النتائج نحو حق المرأة في أن تكون قاضية، حيث لم تتعدى نسبة موافقة العينة الكلية نسبة 48% على الفقرة القائلة: « للمرأة الحق في تولي منصب قاضي » كما أن الرجال أكثر رفضاً لتولي المرأة وظيفة القاضية بنسبة 66%، أما النساء فوافقت على هذه الفقرة وبنسبة 58% فقط .

انخفضت كثيراً تلك النسب العالية التي توافقت على حق المرأة فيل التعليم وفي العمل السياسي، وحتى تولي منصب وزيرة عندما تعلق الأمر بوظيفة قاضية، حيث بلغت نسبة موافقة العينة الكلية على فقرة «من حق المرأة تولي وظيفة قاضي» فقط 33% بالنسبة للعينة الكلية، وتنخفض إلى نسبة 15% عند عينة الذكور، أما الإناث فقد بلغت نسبة موافقتهن على هذه الوظيفة 46% فقط .

3.1.2 توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في المشاركة حسب متغير البلديات:

تبين من خلال عرض نتائج الجداول التكرارية والنسب المئوية للبيانات الخاصة باتجاهات عينة المسح نحو بعض الحقوق الخاصة بالمرأة على مستوى البلديات المشاركة في المسح، أن عينتي المنطقة الشرقية والجنوبية توافق بنسبة 100% على حق المرأة في التعليم بجميع مراحلها، تليهما بفارق بسيط يكاد لا يذكر لبلديات المنطقة الغربية وبنسبة 99%.

الفقرات	المنطقة الغربية			المنطقة الشرقية			المنطقة الجنوبية	
	موافق	غير موافق	لا أعرف	موافق	غير موافق	لا أعرف	موافق	غير موافق
حق المرأة التعليم بجميع مراحلها	647	4	3	210	-	-	136	-
	99%	0.6%	0.4%	100%	-	-	100%	-
للمرأة الحق في العمل على قدم المساواة مع الرجل	560	87	7	194	16	-	127	9
	86%	13%	1%	92%	8%	-	93%	7%
للمرأة حق في مزايا العمل نفسها مثل الرجل (ساعات الدوام- السفر- التدريب- العلاوات)	532	114	8	170	40	-	124	12
	81%	17%	2%	81%	19%	-	91%	9%
للمرأة الحق في العمل السياسي على قدم المساواة مع الرجل	448	186	20	140	65	5	98	37
	69%	28%	3%	67%	31%	2%	72%	27%
للمرأة الحق في تولي منصب قاضي	350	227	27	78	131	1	48	87
	54%	42%	4%	37%	62%	1%	35%	64%
للمرأة الحق في تولي منصب وزيرة	560	85	9	193	17	-	127	9
	86%	13%	1%	92%	8%	-	93%	7%
للمرأة الحق في تولي منصب رئيس دولة	272	356	26	34	172	4	23	113
	42%	54%	4%	16%	82%	2%	17%	83%

جدول (31) يوضح توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو حق المرأة في المشاركة حسب البلديات:

وترتفع نسبة الموافقة على فقرة « للمرأة الحق في مزايا العمل على قدم المساواة مع الرجل » لتصل الى 93% لمفردات عينة بلديات المنطقة الجنوبية و 92% لمفردات عينة بلديات المنطقة الشرقية، بينما وصلت نسبة موافقة مفردات المنطقة الغربية الى 86% .

وبالرغم من ان هناك اتجاه عالي وايجابي نحو حق المرأة في العمل الا ان هذه النسبة لم تحافظ على درجاتها فيما يخص الفقرة القائلة: « للمرأة الحق في مزايا العمل نفسها مثل الرجل فيما يخص ساعات الدوام، السفر، التدريب، العلاوات، مع الاشارة الى ان بلديات المنطقة الجنوبية حافظت بعض الشيء على هذه النسبة وبفارق بسيط بلغ 2%، أما بلديات كل من المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية فبلغت نسبة موافقتها على هذه الفقرة 81% .

كما سجلت بلديات المنطقة الجنوبية أعلى درجات الموافقة فيما يخص حق المرأة في العمل السياسي على قدم المساواة مع الرجل ونسبة بلغت 72% تليها بلديات المنطقة الغربية بنسبة 69%، ثم بلديات المنطقة الشرقية ونسبة لم تتعدى 67% .

حافظت ايضاً بلديات منطقة الجنوب على ارتفاع نسبة موافقتها على حقوق المرأة مقارنة ببلديات الغرب والشرق، فيما يخص الفقرة القائلة « للمرأة الحق في ان تتولى وظيفة قاضي » ونسبة 46% للجنوب، و نسبة 62% للشرق، تليهما نسبة 54% للغرب .

بالنسبة للفقرة القائلة: « للمرأة الحق في تولي منصب وزيرة » فبلغت نسبة موافقة بلديات المنطقة الجنوبية 93% تليها المنطقة الشرقية ونسبة 92%، وتحصلت بلديات المنطقة الغربية على نسبة 86% .

دلت نتائج بيانات الجدول (31) ان هناك اتجاه ايجابي بسيط نحو تولي المرأة لمنصب رئيس الدولة في بلديات المنطقة الغربية ونسبة 42%، مقارنة ببلديات المنطقة الجنوبية والتي لم تتجاوز نسبة الموافقة 17%، وبلديات المنطقة الشرقية ونسبة 16% .

3.2 الاتجاه المجتمعي نحو بعض الصور النمطية للمرأة :

من أجل استخلاص المزيد من المحددات الاجتماعية والعوائق الثقافية تم تصميم هذه الفقرات الترتيبية تحتوي على عدداً من الاتجاهات السلبية والأفكار النمطية لدور المرأة ومشاركتها .

3.2.1 توزيع بيانات اتجاه العينة نحو بعض الصور النمطية للمرأة حسب متغير النوع :

كثيرة هي الدراسات التي تناولت المجتمعات العربية، وخصت مكانة المرأة العربية بالبحث والتحليل، وقد اجمعت معظمها على تدني هذه المكانة، وضعف مشاركتها بسبب عددا من المحددات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الأبوية، والمجتمع الليبي من بين تلك المجتمعات التي يسودها النظام الأبوي بمحدداته الثقافية، والمجتمعية رغم تحولات الحداثة على المستوى المادي، فلما زالت معظم النساء الليبيات تعاني من التنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز الجنساني، والاتجاه السلبي لذهنية المرأة الليبية، وعقدة النقص، كما ان هناك تمييز قانوني غير عادل تحدد فرص المشاركة للمرأة الليبية.

في هذا التقرير تم اختيار بعض الصور النمطية التي تخص المرأة في المجتمع الليبي للتعرف على اتجاهات العينة نحوها، في محاولة للتعرف على بعض المحددات والعوائق الثقافية والاجتماعية التي تتحكم في درجة مشاركة المرأة .

من خلال استعراض النسب المئوية لتوزيع اتجاهات العينة نحو بعض الصور النمطية للمرأة كما جاء في

الجدول (32)، أتضح أن هناك نمطية واضحة تحدد مشاركة المرأة وتقيدتها اجتماعياً، وان التي تراوحت بين الذكور والاناث، ومن فقرة الى اخرى .

بلغت نسبة موافقة العينة الكلية على فقرة « المرأة في المناصب القيادية معرضة للتشويه والعنف » 74%، بينما وافقت عينة الذكور على هذه الفقرة بنسبة 82%، أما عينة الاناث فهي تتفق مع هذه الفقرة بنسبة 68%، أما بخصوص ان تولى المرأة المتزوجة مناصب قيادية فيؤثر على تقليل عدد الاطفال فنجد ان هناك رفض بلغت قيمته 61% عند عينة الذكور، بينما سجلت نسبة 58% من الاناث رفضها لهذه الفقرة، كما ان العينة الكلية ترفض فكرة أن المرأة القيادية تهمل ما يسمى بواجباتها المنزلية بنسبة 52% فقط، ويوافق الرجال وبنسبة عالية وصلت الى 70% على هذه الفقرة بينما ترفض النساء ذلك بنسبة لم تتعد أكثر من نصف عينة النساء 55% .

العينة الكلية		الاناث			الذكور			بعض الصور النمطية للمرأة
موافق	غير موافق	لا أعرف	غير موافق	موافق	لا أعرف	غير موافق	موافق	
194	739	47	140	393	20	54	346	المرأة في المناصب القيادية معرضة للتشويه والعنف
19%	74%	8%	24%	68%	5%	13%	82%	
592	327	51	337	192	30	255	135	تولى المرأة مناصب قيادية تجعل المرأة لا ترغب في أنجاب العديد من الأطفال
59%	33%	9%	58%	33%	7%	61%	32%	
423	516	40	319	221	21	104	295	تولي المرأة مناصب قيادية يجعلها تهمل واجباتها المنزلية
42%	52%	7%	55%	38%	5%	25%	70%	
216	727	44	164	372	13	52	355	تولى المرأة مناصب قيادية يجعلها دائماً خارج المنزل
22%	73%	8%	28%	64%	3%	12%	85%	
69	906	23	57	500	2	12	406	تولى المرأة مناصب قيادية يزيد من الاختلاط مع الرجال
7%	91%	4%	10%	86%	0.5%	3%	96.5%	
174	752	53	62	465	21	112	287	المرأة أقل فساداً من الرجل
17%	75%	9%	11%	80%	5%	27%	68%	
390	532	57	131	392	21	259	140	الأداء الوظيفي للمرأة أفضل من الرجل
39%	53%	10%	22%	68%	5%	62%	33%	

جدول (32) توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو بعض الصور النمطية للمرأة حسب متغير النوع

كما أن هناك اتجاه يرى أن المرأة التي تتولى مناصب قيادية تقضى اغلب الوقت خارج البيت، و وافقت عليه العينة الكلية بنسبة ارتفعت الى 73%، وبالنسبة لعينة الذكور فهم يتفقون مع هذا الاتجاه بنسبة 85%، وتنخفض حتى نسبة 64% عند عينة الاناث .

إن النتائج السابقة لا تختلف كثيراً عن نتيجة الفقرة القائلة ان « تولى المرأة مناصب قيادية يزيد من الاختلاط مع الرجال » التي وافق عليها العينة الكلية بنسبة 91%، وترتفع نسبة الموافقة على هذه الفقرة لدى عينة الذكور الى 96.5%، وتنخفض قليلا عينة الاناث حتى نسبة 86%.

أشارت النتائج أيضاً الى ان هناك اتجاه ايجابي يرى ان المرأة اقل فساداً من الرجل وبنسبة 75% للعينة الكلية، و تؤكد على هذا عينة الاناث وبنسبة 80%، ولا يوافق الرجال على ذلك بنسبة 27% .

اما عن الاداء الوظيفي للمرأة أفضل من الاداء الوظيفي للرجل فتوافق عليه نسبة 53% من العينة الكلية، و يوافق على ذلك الرجال بنسبة 33%، بينما عينة النساء فوافقت على ذلك بنسبة 68%.

3.2.2 توزيع بيانات اتجاه عينة المسح نحو بعض الصور النمطية للمرأة حسب متغير البلديات:

المنطقة الجنوبية		المنطقة الشرقية			المنطقة الغربية			بعض الصور النمطية للمرأة
موافق	غير موافق	لا أعرف	غير موافق	موافق	لا أعرف	غير موافق		
15 11%	117 86%	7 3%	57 27%	146 70%	56 8%	122 19%	476 73%	المرأة في المناصب القيادية معرضة للتشويه والعنف
89 66%	44 32%	5 2%	163 78%	42 20%	73 11%	340 52%	241 37%	تولى المرأة مناصب قيادية يجعل المرأة لا ترغب في أنجاب العديد من الأطفال
29 21%	106 78%	4 2%	113 54%	93 44%	56 9%	281 43%	317 48%	تولى المرأة مناصب قيادية يجعلها تهمل واجباتها المنزلية
10 7%	124 92%	4 2%	51 24%	155 74%	51 7%	155 24%	448 69%	تولى المرأة مناصب قيادية يجعلها دائماً خارج المنزل

2	134	2	10	198	23	57	574	تولي المرأة مناصب قيادية يزيد من الاختلاط مع الرجال
1%	99%	1%	5%	97%	3%	9%	88%	
14	120	15	28	167	57	132	465	المرأة أقل فسادا من الرجل
10%	89%	7%	13%	80%	9%	20%	71%	
91	45	11	58	141	67	241	346	الأداء الوظيفي للمرأة أفضل من الرجل
67%	33%	5%	28%	67%	10%	37%	53%	

جدول (33) توزيع اتجاهات العينة نحو بعض الصور النمطية للمرأة حسب متغير البلديات

عند مقارنة نتائج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للفقرات الواردة في الجدول (33) نلاحظ ان بلديات المنطقة الغربية توافق وبنسبة 73% على ان المرأة القيادية معرضة للتشويه والعنف، ونسبة الموافقة بالنسبة لبلديات المنطقة الشرقية كانت 70%، بينما بلغت هذه النسبة 86% عند بلديات المنطقة الجنوبية، وبنسبة للفقرة القائلة ان «تولي المرأة المناصب القيادية يجعلها لا ترغب في انجاب العديد من الأطفال» فأن بلديات المنطقة الشرقية لا توافق على هذه الفقرة بنسبة 78% ثم تليها بلديات الجنوب بنسبة 6%، بينما بلديات المنطقة الغربية سجلت نسبة مئوية قدرها 52% رفضاً لهذا الاتجاه .

كما توافق بلديات الجنوب على ان المرأة القيادية تهمل بواجباتها المنزلية بنسبة 78%، وتنخفض هذه النسبة الى 48% عند عينة البلديات الغربية، و 44% لعينة البلديات الشرقية، و نلاحظ ايضاً ارتفاع نسبة موافقة بلديات الجنوب على ان تولي المرأة للمناصب القيادية يزيد من الاختلاط مع الرجال وبنسبة بلغت 99%، وسجلت عينة البلديات الشرقية نسبة موافقة وصلت الى 94%، تليها عينة البلديات الغربية وبنسبة 88%، ايضاً بلغت نسبة موافقة مفردات عينة المنطقة الجنوبية 89% على ان المرأة أقل فسادا من الرجل، ثم عينة المنطقة الشرقية وبنسبة 80%، وتليها المنطقة الغربية وبنسبة 71% أما عن ان الاداء الوظيفي للمرأة اقل من الاداء الوظيفي للرجل فأن نسبة 67% من عينة بلديات المنطقة الشرقية توافق على ذلك، تليها عينة بلديات المنطقة الغربية وبنسبة 53%، وتنخفض درجة الموافقة عند عينة بلديات المنطقة الجنوبية الى 33%.

الخلاصة

تعتبر دراسة واقع واحتياجات عضوات المجالس البلدية في ليبيا من الركائز الأساسية التي تبنى عليها عملية تمكين المرأة الليبية بصفة عامة سواء على المدى القريب والمدى البعيد في القضايا السياسية ومواقع اتخاذ القرار في كافة المراكز العامة، ولتوفير هذه الركائز فقد اعتمد التقرير على عقد مقابلات عمل مع بعض عضوات المجالس البلدية في الأقاليم الثلاثة و عقد نقاشات جماعية بؤرية و كذلك بأسلوب جمع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان، وبعد مراجعة نتائج الاجتماعات، وتحليل استبيان احتياجات العضوات من المهارات المختلفة تبين أن من أبرز ما يتميز به العضوات من نقاط القوة أن بعضهن يتمتعن بخبرات سابقة في مجال العمل التطوعي، ويتمتعن بالقدرة على التواصل مع المجتمع المحلي، والرغبة في تطوير ذواتهن ليتمكنن من المشاركة و العطاء وتحمل المسؤولية، والتعاون لخدمة المجتمع.

بينما كان من أبرز نقاط الضعف قلة خبرتهن في القضايا السياسية والقوانين ذات العلاقة، و بالإضافة إلى ضعف تواصلهن مع باقي أعضاء المجالس وتهميش بعض الرؤساء والأعضاء لدور المرأة في المجالس، كذلك أعاقت الأزمة الاقتصادية و المالية حركة التنمية و التطوير في المجتمع المحلي و أثر على حجم المشاريع الخاصة بالعضوات في نطاق بلدياتهن، وتمثلت الفرص المتاحة لديهن بوجود نظام الكوتا، و الاهتمام و الدعم من المنظمات الدولية، والعلاقات الاجتماعية الجيدة مع مؤسسات المجتمع المدني و المجتمع المحلي، أما بالنسبة للتحديات التي تواجههن، فكان أبرزها ضعف مشاركة المرأة في اللجان المختلفة المتمثل بعدم قناعة بعض رؤساء وأعضاء المجالس البلدية بدور المرأة كصانعة قرار و كذلك الوضع الأمني و تزايد حالات العنف المختلفة ضد المرأة بسبب انعدام الأمن و غياب سيادة القانون.

وفيما يتعلق باحتياجاتهن المختلفة، ففي مجال الاحتياجات من المهارات الإدارية والفنية، شكلت الاحتياجات من التدريب على المهارات القيادية لفرق العمل، و التخطيط الاستراتيجي، وإدارة العلاقات مع العملاء أعلى نسب، بينما كانت أعلى ثلاث نسب في مجال الاحتياجات من المهارات الشخصية هي: مهارات مهارات التواصل مع الآخرين، مهارات التفاوض و التشاور و اقتناع الغير، خلق المبادرات و تصميم المشاريع لخدمة المجتمع المحلي؛ وأخيرا شكلت أعلى نسب من الاحتياجات من المعرفة التشريعية في مجال التعرف على القوانين و التشريعات المتعلقة بالعمل في المجالس البلدية، و الحاجة لمعرفة القوانين و الاتفاقيات المحلية و الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، و أنظمة العمل داخل المجالس البلدية.

و كما يجدر الذكر أن أهم نقاط القوى و الدعم للمرأة في المجالس البلدية هي التشريعات التي ضمنت حق المرأة في الترشح للانتخابات و الكوتا النسائية التي خصصت مقعد واحد للنساء، و التي أثرت بشكل إيجابي في تمكين النساء في المجالس البلدية، و كما تجلت قوة هذه النصوص في القضاء بترك مقاعد النساء شاغرة في المجالس التي لم تترشح فيها النساء في رأي قانوني صادر عن ادارة القانون في وزارة العدل.

تعد تجربة النساء في مجالس البلديات مهمة لكونها أول تجربة في العمل على المستوى المحلي للنساء، و عليه فإن فهم واقع و احتياجات العضوات و العمل على تطوير قدراتهن للوصول إلى افضل النتائج، سيساعد على تعزيز أهمية و فعالية توسيع مشاركة النساء في البلديات و في العمل السياسي، و التي ستؤدي إلى تعزيز القدرات القيادية للمجالس البلدية المنتخبة لتمكينها من الاستجابة لاحتياجات المواطنين ومجتمعاتهم المحلية.